المحاسبة عن كلفة الأموال المرسملة بين الرؤية الاقتصادية والنظرية المحاسبية

م. د. عبدالوهاب عبدالرزاق حسن شويلية
الكلية التقنية الإدارية / كوفة

المستخلص

تناول البحث تقييم الأسس النظرية التي تستند إليها المعالجة المحاسبية الجارية المتعارف عليها لكلفة رأس المال ، ومدى فاعليتها في ترشيد قرارات تخصيص الموارد الاقتصادية . وقد جرت مناقشة المعالجة المحاسبية المنوه عنها في أعلاه بالرجوع إلى مجموعة من المفاهيم الاقتصادية والمحاسبية ، والمعايير المحاسبية المتعارف عليها لتقييم المعلومات ، وأخيرا ً أهداف الوظيفة المحاسبية واستخدام المعلومات المحاسبية ؛ وقد تبين أن عددا ً من القرارات الإدارية التي من شأنها التأثير على ترشيد استغلال الموارد الاقتصادية يتطلب معلومات عن كلفة رأس المال لا يوفرها النظام المحاسبي ، وإنّ الاستناد إلى المعلومات المتيسرة لدى النظام المحاسبي الحالي قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات مبتورة لعدد من مجالات القرارات الإدارية . ومن ثَم فقد خلص البحث إلى إثبات جدوى تعديل المعالجة المحاسبية الجارية لكلفة رأس المال إذا ما أريد للمحاسبة الوفاء بدورها المستهدف من قبل الهيئات والمنظمات المهنية .

جرى استعراض المشكلتين التي ينطوي عليهما إجراء ذلك التعديل ، وتتضمن تلكما المشكلتان : قياس كلفة رأس المال .. وكيفية معالجتها في النظام المحاسبي .

تناول البحث بالعرض والتقييم عددا من المداخل البديلة لمعالجة هاتين المشكلتين .. وقد خلص البحث إلى أن أفضل المداخل تلك يقضي بالاعتراف بكلفة رأس المال المستخدم بصرف النظر عن مصادره ، والإدماج الكلي لمفردة كلفة رأس المال في النظام المحاسبي سواء كان ذلك في سجلات وحسابات التكاليف أم في الحسابات المالية ... في الأخير تناول البحث الانتقادات التي يمكن أن تواجه تنفيذ المدخل المعروض (مدخل الإدماج الكلي لكلفة رأس المال) في النظام المحاسبي ؛ وقد تضمن البحث اقتراحا ً لتلافي بعض الاعتراضات التي وجهت للمدخل المذكور .

وفي ضوء الاقتراح المقدم من قبل الباحث انتهى إلى أن ذلك المدخل يفي بمعياري السلامة المنطقية (أو النظرية) والملاءمة العملية للأغراض والاستخدامات المستهدفة للمعلومات المحاسبية .

Abstract

This paper deals with the evaluation of the current accounting for the cost of capital , and various aspects of recent proposals for adjusting the accounting treatment of the cost of capital .

The paper starts with suggesting a frame of reference for the evaluation of accounting information . The relevance of information about the cost of capital to certain decisions related to the allocations and use of economic resources has been illustrated . Currently the need for adjusting the accounting treatment of the cost of capital has been emphasized . Professor Robert Anthony has introduced an integrated proposal in the direction . An analysis of that proposal and various counter arguments has led to the conclusion that such proposal , with certain refinement proposed in this paper may be defended on grounds of logic and practically . Consequently , it is an appropriate step on the road to improving the logical and practical validity of accounting information.

المبحث الأول – منهجية البحث

المقدمة ..

لماّ يزل جل اهتمام المفكرين في مجالي المحاسبة والاقتصاد متجهاً صوب تحديد الموارد الاقتصادية والاستغلال الأفضل لتلك الموارد ، وعلى ذلك فهما يشتركان في المعالجة للعديد من الفعاليات التمويلية ولكن بأساليب مهنية تعكس تخصصية بل خصوصية المعرفة العلمية لكل منهما .

تلتقي النظرية المحاسبية مع الرؤية الاقتصادية في القياسات الكمية لمفاهيم وسلوك الدخل والأرباح (زيادة الإيرادات عن المصروفات) وتكاليف الإنتاج إذ تعبر الأولى عن المقاييس المهنية للتصورات والتصرفات الاقتصادية ؛ بيد أن ذلك لا يعني انتفاء الخصوصية المعرفية لكلا المجالين ، إذ هنالك الكثير من التصورات غير المشتركة عن ذات التصرفات ؛ فالاختلاف في الرؤى لمفاهيم التصرفات الاقتصادية وقياساتها الكمية قائم بين المجالين .

العبرة لا في الرؤية المحاسبية للمفاهيم المتقدمة ، ففي الغالب يعزو منظرّي المحاسبة تلك الاختلافات إلى تباين الهدف أو زاوية المعالجة التي يجري منها تناول مفردة ما بالتحليل والدراسة ؛ في الوقت الذي يصر فيه الاقتصاديون على تدعيم وجهات نظرهم ويؤكدون صدق معالجاتهم لها وبالتالي ما انفكوا يكيلون الانتقادات للمعالجات المحاسبية ويعدونها غير موضوعية .

مما لا يشك فيه اثنان أن أهداف المحاسبة المالية وإلى عهد قريب ما انفكت تدور رحاها حول قطب التقرير عن التغير في حقوق الملكية من خلال كشفي الدخل والميزانية العمومية ، وفي حدود تلك الأهداف قد يعتبر تجاهل الخلافات آنفة الذكر ممكناً (الخلافات بين الرؤى والمعالجات المحاسبية وما تطرحه بقية العلوم لمعالجة تلك الرؤى) حيث أن الأرقام التي تقدمها التقارير المالية تغطي الأهداف المرجوة منها سيما وأن الأنشطة الاقتصادية لم تكن بدرجة التعقيد التي هي عليها لاحق الأيام .

مع تطور وتعقد وتشابك الأنشطة الاقتصادية والأساليب التقنية واستحداث أدوات تحليلية لأجل تحقيق الاستخدام الأفضل لعناصر الإنتاج وتنمية الأموال المستثمرة ، وجد المحاسبون أنفسهم أمام تحديات جديدة لابد من مواجهتها وبالتالي مواكبة الأحداث المالية بل الاقتصادية ؛ عليه أصبح لزاماً على المجتمع المحاسبي أن يستجيب لتلك التحديات حفاظاً على كيانها وإثباتاً لوجودها وتطلعاً لديمومة دورها وتنميته ، فكان أن وسّع المنظرون في المحاسبة من أهداف ونطاق الوظائف المحاسبية لتشمل ليس فقط الإفصاح عن نتائج الأنشطة الاقتصادية أو الفعاليات الإنتاجية حسب ، إنما لتتعداها إلى المساهمة في ترشيد تلك الأحداث بما يكفل فاعلية (كفاءة وحسن) استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة .

إن عملية الاستخدام الأفضل لعناصر الإنتاج تبتدئ من ساعة انطلاق القرارات الإدارية بتحديد نوعية وكمية الموارد الاقتصادية ورسم البرامج التنفيذية ثم متابعة سير العمليات الإنتاجية والرقابة على حسن مسير العمليات بما يتفق والخطط المعتمدة ؛ واعتماد كل ما سبق إنما يتمحور في تكامل العديد من الأساليب والأدوات التي تنتمي إلى مجالات عملية متعددة ، الأمر الذي لم يعد معه ممكناً أو في أقل الأحوال ؛ الاستمرار في تجاهل الاختلافات بين المفاهيم التي يتبناها الفكر المحاسبي فضلاً عن التطبيق

وتلك الرؤى التي تنبثق عن المجالات العلمية الأخرى (المساندة والمساعدة والمكملة) واللائي جميعا يشتركن في هدف الاستغلال الأفضل للموارد الاقتصادية المتاحة .

إشكالية البحث

باعتبار أن نظرية المحاسبة تتبنى فكرة كون المحاسبة أداة قياس كمي أكثر من كونها رؤىً تنظيرية أو أفكاراً سفسطائية .. أو نظرية مجردة تخلو من الأساليب والإجراءات التطبيقية ، بات من ما لا يدع حيزاً معه للمجاملة على حساب العلمية التخصصية بل خصوصية العلمية أن تتجاهل بعض الأفكار والنظريات ومن ثم فلا بد من وجود بضع اختلافات بين الممارسات الإجرائية بين المحاسبة والعلوم المقاربة الأخرى تبعاً للرؤى المفاهيمية التي يتبناها كل علم . ***وتمثل الفائدة عن الأموال المقترضة والممتلكة الموجهة نحو اقتناء الموجودات الثابتة (أو الأصول الثابتة) أحد مواطن الاختلاف الأكثر جدلا بين الفكر المحاسبي من جهة وأفكار العلوم الإدارية الأخرى التي تشترك مع المحاسبة في هدف ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة من جهة أخرى ؛ مثالها الاقتصاد .. بحوث العمليات .. الإدارة المالية .. القوانين الضريبية ..***

إن الخلاف لا يقف عند التطبيقات العملية أو القياسات الكمية للمفاهيم محل الجدل كمؤشرات الأداء أو الدخل وتحديد المركز المالي إذ يأخذ أبعاداً أكبر ليشمل المفاهيم النظرية أيضاً .

هدف البحث

هدف البحث يتجلى في محاولة ***تقييم الأسس النظرية التي تستند إليها المعالجات المحاسبية على ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما للفوائد المترتبة عن الأموال المرسملة والمخصصة تحديدا لاقتناء موجودات ثابتة (أصول رأسمالية)*** ، ومدى فاعلية تلك الأسس في ترشيد قرارات استغلال (استثمار .. توجيه) الموارد الاقتصادية ، ومن ثم **تبيان الموارد الاحتمالية لتطوير تلك المعالجات المحاسبية** المشار إليها آنفاً بما يزيد من فاعلية المعلومات المحاسبية ؛ والانتهاء بمحاولة التعرف على المشاكل التي يمكن أن تواجه مثل ذا التغيير المحتمل سواء من حيث الأسس النظرية أو التطبيقات العملية .

أهمية البحث

إن القول بحتمية أو أفضلية تمييع التباين بين الرؤيا المحاسبية وطروحات المجالات المعرفية الأخرى ***لا يعني أن على الفكر المحاسبي أن يتبنى بصفة مطلقة مفاهيم وتصورات وآراء تلك المعارف ؛ إذ قد يكون هنالك من المفاهيم والرؤى التنظيرية ما قد يتعذر إيجاد قياسات كمية لها – مع عدم الشك في سلامتها التصورية –*** ، أو لعل الفحوى الاستثمارية أو المنفعة العملية من تلك الأفكار والمفاهيم قد لا توازي الجهد اللازم للوصول إلى قياسات كمية لها (بتعبير اقتصادي قد تكون المنفعة الحدية لجهد القياس المحاسبي لا تبرره الجدوى الاقتصادية له) ، لاسيما إذا ما قورنت تلك المنفعة بما يرتبط بذلك القياس من تناقض مع أفكار وأسس أخرى أكثر أهمية ، أو من آثار سلبية على المحصلة (أو الفائدة) النهائية لمستخدمي البيانات والمعلومات المحاسبية .

فرضية البحث

برغم سكون الجدل بين المنظرين في المحاسبة والتدقيق والمفكرين الاقتصاديين حول رسملة كلفة الأموال لأجل اقتناء موجودات ثابتة بعد ثورانه وديمومته إلى الحد الذي اعتبره البعض انه قد تجاوز حده (Schlatter & Schlatter) ، بيد أن الموضوع ما لبث أن عاد ليطرح ذاته على طاولة الدراسة مرة ثانية مؤخراً ، إذ ظهر من بين الوسط المحاسبي من ينادي بتعديل أسس المعالجة المحاسبية المتعارف عليها لفوائد القروض عموماً ومحل البحث خصوصاً ، فضلاً عن أن البعض من المنظمات المهنية قد أوصت بالعدول عن تلك المعالجات في حالات معينة ؛ ***والبحث يفترض ضبابية ما نادت به المنظمات المهنية تلك حول توسيع نطاق الخروج عن أسس التسجيل المعتمدة وإحلال البدائل عبر توسيع نطاق الاجتهاد في المعالجة المحاسبية عن كلفة الأموال المرسملة موضوع الدراسة .***

خطة البحث

في النية تناول الموضوع من خلال الأركان الأساسية الآتية :

- تكاليف الأموال المرسملة بين منظورين ، الرؤيا الاقتصادية والقياس المحاسبي
- أدوات تقييم المعلومات والبيانات المحاسبية ؛
- وقفة انتقادية عند المعالجة المحاسبية الحالية لفوائد القروض عموماً ولأغراض اقتناء الموجودات الثابتة خصوصاً ؛ من زاوية :

1} الأسس والأعراف والمبادئ المحاسبية .....

2} أهداف المحاسبة المهنية وتوقعات مستخدمي البيانات والمعلومات المحاسبية .

- ماهية اقتراحات تعديل المعالجة المحاسبية الجارية والإشكالات التي ترافق ذلك الاقتراح من خلال :

1) القياس المحاسبي لفوائد القروض

2) مناقشة مداخل المعالجات المحاسبية المقترحة

المبحث الثاني – تكاليف الأموال المرسملة بين منظورين الرؤية الاقتصادية والنظرية المحاسبية

تتمثل كلفة رأس المال وفق المفهوم الاقتصادي في الفائدة المتحققة على رأس المال العامل (المستخدم) وليس رأس المال المستثمر ، بتعبير آخر على رأس المال المدفوع لا رأس المال المصرح به ، وعلى ذلك فإن الفائدة تُعدّ من ضمن عناصر التكاليف التي لا مناص من استبعادها بهدف الوصول إلى الدخل الحقيقي وفق المفهوم الاقتصادي ؛ وعلة ذلك التشريع ما ورد من تعريف للكلفة باعتبارها " التضحية التي تترتب على استخدام عوامل الإنتاج (أو الموارد الاقتصادية) والتي من ضمنها رأس المال في غرضٍ معين " ، *(بيومي ، 1996 : 257)* ، وبيانه أنّ الأموال المقترضة ترتبط بتضحية فعلية تتمثل في الفائدة التي يتحتم سدادها إلى الغير ، في الوقت الذي ترتبط فيه الأموال المملوكة لأصحاب رأس المال بمخاطرة الفرص البديلة أو الضائعة أي العوائد أو الإيرادات التي كان يمكن أن تغلّها تلك الأموال في حال توظيفها في مجال اقتصادي غير الذي وظفت فيه ، ومع ذا فإنه يجب أن يدرج مقابل تلك التضحية ضمن عناصر الدخل في شكل (كلفة متأصلة ، ملازِمة ، مستترة *Inherent or Implicit*

Cost) وهي كسائر المصروفات الأخرى جزء من كلفة السلعة المنتجة أو الخدمة المقدمة *(Mansfield , 2000 : 9)* .

وبالرجوع إلى القياس المحاسبي يتأكد للمطلع أنه لا يتم الاعتراف بكلفة ما مقابل استخدام (استثمار) رأس المال إن لم يكن متمثلاً بفائدة فعلية تعاقدية يجري سداد مبلغها إلى الغير ، وذا الأمر لا يحصل إن لم يكن رأس المال مقترضاً ، حينها تعامل تلك الفائدة (المقابل) كمصاريف دورية *(Expenses)* تخص السنة المالية محل التقييم وليست جزءاً من كلفة (Cost) إنتاج السلعة أو الخدمة *(Paton , 2003 : 159)* .

مما تقدم يمكن إيجاز التباين في التصورات بين المعالجة المحاسبية بحسب ما تتبناه النظرية المحاسبية والرؤية الاقتصادية في الآتي :

1) التمييز الملغم بين رأس المال الممتلك ورأس المال المقترض ،
2) اعتبار فائدة الأموال المقترضة مصروفاً إيرادياً وبالتالي فهو عبء على دخل السنة المالية ، ولا تعد عنصراً من عناصر تكاليف السلع أو الخدمات .

في الواقع حريّ أن يصار إلى تمييز الأموال المستثمرة المقترضة منها على وجه التحديد لأغراض تكوين الوحدة الاقتصادية (موجودات متداولة وثابتة) عن تلك الأموال الموجهة بصفة خاصة نحو الاستثمار في (الموجودات الثابتة) حصراً ، هذا من جهة ومن جهة ثانية يتوجب التفريق بين تلك الأموال المقتناة عند أول تأسيس الوحدة الاقتصادية وتلك التي تحصل عليها الوحدة الاقتصادية أثناء سنوات حياتها الإنتاجية ، تناغماً مع ما أوردته معايير المحاسبة الدولية (المعياران المحاسبيان الدوليان 16 و23) . (الباحث) .

قد يعزى السبب الرئيس للمعالجة المحاسبية الواردة فيما سبق أن الأسس النظرية لها قد تبنت مفاهيم منتقاة لكل من مفهومي الكلفة والدخل .

فمن المفاهيم الكلفوية التي تدعم المعالجة المتقدمة ، التعريف الذي أورده *(Hatfield)* للمصاريف [1] والإيرادات " أنها التغيرات في حقوق الملكية بالنقص والزيادة " *(Paton , 2003 : 167)* ؛ كذا التعريف الذي أوردته لجنة مفاهيم ومعايير الكلفة التابعة للجمعية الأمريكية للمحاسبة كون الكلفة " لفظ عام يعبر عن ذلك القدر الذي يمكن أن يقاس من القيمة التي يجري التخلي عنها *(Purposefully released)* في سبيل الحصول على أو إنتاج الموارد الاقتصادية " *(AAA , 1983 : 1997)* ؛ أيضاً التعريف الذي جاء به مجلس المبادئ المحاسبية التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين في نشرته رقم (4) ما يفيد " يمكن تعريف الكلفة من نواحٍ متعددة ، منها ، أنها تمثل ذلك المقدار من النقدية اللازمة للحصول على الموارد الاقتصادية في وقت القياس . أي كلفة الاستبدال . ، هذا المفهوم يقارب المفهوم الذي أوردته لجنة معايير محاسبة الكلفة المتقدم ، أو . وذا تعريف ثانٍ . أنها أفضل العوائد البديلة التي يمكن الحصول عليها من الأصل . أي كلفة الفرصة البديلة أو الضائعة . ، ولكن

[1] *للأمانة العلمية وردت بلفظة " النفقات expenditures"*

الكلفة التي تعتمد لأغراض إثبات قيمة الموجودات وقياس النفقات لأغراض المحاسبة المالية فهي عادة الكلفة التاريخية للحصول على الموجود أو الخدمة " (AICPA , 1990 : 163) .

إنّ السمة الأساس التي تجتمع عليها غالب المفاهيم هي تلك الخاصة بجعل مقدار الكلفة في شكل نقص فعلي في الموجودات لقاء الخدمة أو السلعة ، سواء كان النقص في ذات وقت الحصول على الموجود الثابت أم في تاريخ لاحق ، كما هو الحال فيما إذا تم الحصول على سلعة ما أو خدمة مقابل التزام يجري سداده في المستقبل . وبناءً عليه فإنّ ما يميز رأس المال المقترض عن رأس المال المملوك ، أنّ الحصول على الأول واستخدامه يترتب عليه الالتزام بسداد مبلغ نقدي (فائدة) محدد وثابت بصرف النظر عن نتيجة عمليات الوحدة الاقتصادية ، ويجري الربط (مقابلة) بين تلكم الفائدة والمدة الزمنية التي استخدمت (استثمرت) فيها تلكم الأموال وليس في الربط بينها وبين الأنشطة المستفيدة منها خلال نفس المدة ، ولذا اعتبرت الفائدة من قبيل المصروفات الدورية وليس من عناصر التكاليف ؛ في الوقت الذي لا يحصل مع الثاني الحال المتقدم .

هذا ما كان من الكلفة ، أما الدخل كمفهوم تتبناه النظرية المحاسبية وتستند إليه المعالجة المحاسبية القائمة لكلفة رأس المال ، فنجد أنّ مجلس المبادئ المحاسبية السابق ذكره يرى أنّ " صافي الربح (أو الخسارة) هو صافي الزيادة (أو النقص) في حقوق أصحاب الوحدة الاقتصادية خلال مدة زمنية معينة " (AICPA , 1990 : 134) ؛ أما Paton فيوجز ما تقدم على أنه " المقدار الذي يستحق إلى مالكي الوحدة الاقتصادية " (Paton , 2001 : 438) . وفي ضوء ما سبق يتحتم اعتبار الفائدة على رأس المال المقترض من ضمن الأعباء (المصاريف) التي لا بد من تأثير الدخل المجمل بقيمتها قبيل التوصل إلى رقم الربح الصافي كونها لا تؤول إلى ملاك الوحدة الاقتصادية ، في حين الفائدة على رأس المال المملوك تؤول إلى مالكيها إذ هي جزء من الزيادة في حقوقهم (تخفيض النفقات إنما هو صورة لزيادة الأرباح) ؛ ولذا فهي جزء من الدخل الصافي وفقاً لهذا التكنيك . (بيومي ، 1996 : 259) .

إنّ مجرد إسناد معالجة ما إلى مفهوم أو أكثر يدور بل تدور محاورها في مجموعة منتقاة من المفاهيم من بين مجموعة أعم وأشمل لا يفي بحد ذاته لتبرير تلك المعالجة واستبعاد أو تجاهل المعالجات الأخرى ، لأنّ ما قد يتفق مع بعض المفاهيم لاشكّ أنه يختلف مع مفاهيم قد تكون أكثر منطقية أو أكثر مهنية فما قد يناسب بعض الاستخدامات أو المهام بالضرورة قد لا يتلاءم والاستخدامات أو المهام الأخرى.

عليه فالرأي يتجه صوب أنه لموضوعية أكبر في تقييم أسلوب ما أو طريقة معينة يتحتم الاحتكام إلى معايير شفافة من شأنها تغطية إن لم تكن كافة عناصر مجموعة المفاهيم والاستخدامات والأهداف التي تنتمي إلى روحها تلك المعالجة ففي الأقل جزئها الغالب الأغلب ؛ وهذا ما سيكون عليه الطرح اللاحق .

المبحث الثالث – أدوات تقييم المعلومات والبيانات المحاسبية

كان من بين أوراق عمل لجنة نظرية المحاسبة التابعة للجمعية الأمريكية للمحاسبة ؛ اقتراح مجموعة من المعايير لاستخدامها في تقييم المعلومات (معلومات وليس بيانات) المحاسبية (AAA ,

1996 : 8) حيث تتبنى اللجنة تصوراً يتمثل في أن المعيار الأساسي للمعلومات هو فائدتها أو جدواها ، في عين الوقت الذي تجزم فيه اللجنة أنّ هذا المعيار عام ويصعب إخضاعه للقياس والتقييم ، فكان أن ارتأت تفصيل ذلك المعيار العام وتحديده بقدر أكبر عبر تحديد الخصائص التي بتوافرها تُضْمَن فائدة المعلومات وجدواها – بحسب رأي اللجنة – وهذه السمات (الخصائص) هي :

1. قابلية القياس الكمي *(quantifiably)* أي ربط المعلومات المحاسبية بمقاييس كمية (رقمية مصنفة) من غير أن تقتصر على وحدات القياس النقدي وحسب ؛ *(بيومي ، 1996 ، 260)*؛
2. ملائمة المعلومات *(Relevance)* أي أن يكون للمعلومات المحاسبية دور في التأثير على حكمية عملية اتخاذ القرارات ، ولكي تكون المعلومات المحاسبية على وفق هذا النحو ، لابد أن تكون :
   أ) لها قدرة تنبؤية *(Predictive ability)*
   ب) مقدمة في التوقيت المناسب *(Timely)*
   ج) ذات قيمة معلوماتية مختزنة *(Feedback value)* ، (البعض يفسرها ... التحقق من صحة التوقعات السابقة) .

يعقب الباحث ، إنّ اللجنة آنفة الذكر ترى أنّ هذا المعيار هو المعيار الأم ، إذ بمقتضاه ترتبط المعلومات المحاسبية بما يفيد القرار أو الفعل المستهدف من استخدام تلك المعلومات ، وهذا الارتباط يتجسد في التأثير الذي تحدثه تلك المعلومات على ذلك القرار أو الفعل ، ولكي يتحقق ذلك التأثير يجب الإمداد بالمعلومات في شكل وتوقيت مناسبين ؛ أي أنّ مضمون الملائمة ينحصر في :

- *وجود ارتباط بين المعلومات والقرار أو الفعل ،*
- *إحداث أو إمكانية إحداث تأثير على القرار أو الفعل .*

3. موثوقية المعلومات *(Reliability)* أي أن المعلومات المحاسبية توفر قدراً كافياً من الموضوعية تمكن صانع القرار من الاعتماد عليها لبناء التوقعات ؛ وحتى تُصبح على هكذا حال فهي تتصف بـ :
   أ) العرض الصادق للأحداث *(Faithfulness representational)* ،
   ب) قابلة للتحقق من صحتها (القابلية للمراجعة) (Verifiability) ،
   ج) غير متحيزة (حيادية) *(Neutrality)* . *(العادلي وآخرون ، 1998 : 772)* .

ولمجلس المعايير المحاسبية المالية (FASB) إضافة إلى ما تقدم إيراده لجعل المعلومة المحاسبية أبلغ في التوصيل ، مفادها :

1. قابلية الفهم *(Understandability)* ، أي تقديم المعلومة المحاسبية بأفضل وسيلة تمكن معها القارئ من فهم محتواها ،
2. قابلية المقارنة *(Comparability)* ، أي إمكانية إجراء المقارنات للبيانات المالية التي تعدها الوحدة الاقتصادية لعدد من السنوات المالية لذات الوحدة الاقتصادية من جهة ، وبين الوحدات الاقتصادية العاملة في نفس القطاع من جهة أخرى من غير تعارض أو تقاطع بين المقارنتين .

يرتبط بهذه الخاصية أو السمة معيار (الاتساق أو الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية (Consistency)

3. الشمول والكفاية (اكتمال المعلومات) (*Completeness*) أي أن تحوي المعلومة المحاسبية كافة المعلومات الجوهرية التي تجد وقع تأثيرها عند توقعات متخذ القرار بيناً . (*FASB , 1990 : No. 2*)

ويرتبط بتحقق هذه السمة محددات (قيود) الأهمية النسبية (Materiality) واقتصادية المعلومات (Cost / Benefit) أو تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني (Economic substance over legal form) .

برغم أن ما تقدم سوقه يمثل في غالبه بل في كله سمات لازمة للمعلومة المحاسبية بيد أن ما لابد من الوقوف عنده أنها بحد ذاتها لا تفي لتحقيق الفائدة المرتجاة منها ما لم يراعى سلامة تلك المعلومات ، وطالما أنّ تلك المعلومات كمية فإنها تتضمن عملية قياس معينة ، ومن ثم يمكن القول بأن سلامة المعلومات تتضمن سلامة عملية القياس التي نتجت عنها تلك المعلومات .

لإجراء عملية القياس بشكل سليم يتحتم توافر عاملين :

الأول) تحديد وافٍ ودقيق لماهية الحدث الذي يراد قياسه ،

الثاني) تحديد إجراءات القياس ،

بتطبيق إجراءات القياس المحددة في (الثاني) على الحدث محل القياس (الأول) تنتج الأرقام المادية ، وبالتالي فإنّ تلك الأرقام ما هي إلاّ نتاج عملية ذهنية " ***المستقيم الذي يقطع مستقيمين متوازيين فكل زاويتين متناظرتين وعلى جهة واحدة من القاطع ، متساويتين*** " .

لتبيان أثر سلامة القياس (كمعيار أو سمة مقترحة) والذي لم تُشِر إليه المعايير السابقة بل إنّ الخصائص المتقدمة قد أغفلت تضمنه ، نورد الحالتين التاليتين :

الحالة الأولى (قرار المفاضلة بين شراء سلعة أو إنتاجها) :

إنّ المعلومات المتعلقة بتكاليف شراء سلعة ما أو تكاليف إنتاجها لا شكّ تعتبر ملائمة للقرار إذ هي وفقاً للتعريف السابق ترتبط ارتباطا مباشراً بالقرار وتؤثر عليه فضلاً عن توافر السمات (الخصائص) المنوه عنها سابقاً ، بيد أن الأمر لا يخلوا من هِنة ، فمن المتعارف عليه والمقبول قبولاً عاماً إنّ الرقم الموضوع لحساب التكلفتين يمكن الوصول إليه بتنفيذ طرق رياضية متعددة تسفر عنها عدة أرقام مختلفة غير أنها تخص أمرا إنتاجيا محددا ؛ النتيجة أن الأرقام المتحصّل عليها كلها صحيحة ومعتمدة غير أن كل فرد منها له تأثيره الذي يميزه عن غيره وبالتالي التأثير على القرار محل الدراسة دون أن يكون هنالك من المعايير أو الخصائص المقترحة ما يساعد على تفضيل رقم على غيره . من الأمثلة العديدة لاختلاف القياس المحاسبي للتكاليف طرق تسعير المواد المخزنية الصادرة .... طرق احتساب الاندثار .... إعداد معدلات التحميل للمصاريف الصناعية غير المباشرة لاحتساب الكلفة المحملة (*Applied factory overhead*) .... أيضاً طرق توزيع تكاليف مراكز الخدمات على مراكز الإنتاج ..... الخ . وهكذا

فكل من تلك الطرق أو المعالجات مقبول وليس هنالك في الفكر المحاسبي ما يربط بين تلك المعالجات وبين الاستخدامات المتنوعة والمتباينة عدا ما أشرناه سابقاً من شرط الثبات (*Consistency*) .

باختصار فإنه وبالرغم من توافر الخصائص النوعية لمعلومة ما لكنها قد تميل بالقرار صوب الضبابية .

الحالة الثانية من الحياة العامة :

مما لا ريب معه أن المعلومات المتولدة عن التنبؤ بحالة الأنواء الجوية ، على سبيل الفرض ، مدخلات قيّمة لفئات متعددة من المستخدمين (حركة الطيران والملاحة مثلا) ، وعلى ذلك فهي معلومات ملائمة للعديد من القرارات لاسيما وهي محاطة بسور مَكِين وموضوعي من الخصائص النوعية ، ولكن هل إن تلك المعلومات تؤدي بالضرورة إلى قرارات صائبة ؟ فاحتمالية الخطأ في عملية القياس والتنبؤ لماّ تزل قائمة .

لذا .... فلكي تتحقق فائدة المعلومات أو جدواها من الضروري توافر سمة مضافة إلى تلك المعايير (الخصائص) المنوه عنها سابقاً تلك هي سلامة القياس استناداً الى إطار نظري علمي معين ، يتضمن ماهية الحدث أو الفعل المطلوب قياسه وإجراءات القياس ، ويمكن التعبير عن هذه الخاصية أو الشرط " بشرط أو خاصية بل معيار السلامة النظرية أو معيار السلامة المنطقية " . (بيومي ، *1996 : 263*) .

بنظرة متفحصة لكوكبة السمات التي وردت قبلاً ، يتبين أنّ :

1) معياري قابلية الفهم والمقابلة يرتبطان بالإطار النظري لعملية القياس ،
2) معياري الحياد والقابلية للمقارنة يتسمان بالصبغة العملية ولا يمكن الحكم عليهما سوى بالنسبة لواقع التطبيق لحالة قياس معينة من قبل مهني محنك (خبير) ،
3) معيار قابلية القياس الكمي يتحقق تلقائياً لمجرد اتخاذ المعلومة شكل أرقام كمية ،
4) معيار الشمول والكفاية لا يتم بمفرده معزولاً عن معيار الملائمة ، فمتى ما كانت المعلومة ملائمة ، إنما تحوي ضمناً كفاية تلك المعلومة واكتمال حلقتها لاتخاذ قرار سوي.

ما نخلص إليه في النتيجة أنّ عملية التقييم انما هي خراج معياريين أساسين هما " السلامة المنطقية (المعيار المقترح) اعتماداً على إطار نظري رصين ، والملائمة (المعيار المقدّم) بالنسبة لاستخدامات وأهداف معينة " .

المبحث الرابع – تقييم المعالجة المحاسبية الجارية لكلفة رأس المال

في ضوء ما تقدم يتناول المبحث الحالي تقييم المعالجة المحاسبية الجارية عن كلفة الأموال المرسملة من زاويتي الخلاصة التي انتهى إليها المبحث الثاني :

أولاً) الأسس والمفاهيم النظرية ،

ثانياً) الملائمة بالنسبة لأهداف الوظيفة المحاسبية واستخدامات المعلومات المحاسبية .

المطلب الأول [2] ..... في ضوء الأسس والمفاهيم النظرية ،

رغم اتفاق المعالجة المحاسبية الحالية مع مفاهيم معينة للكلفة والدخل – سبق الإشارة إلى ذا الأمر – عن فائدة الأموال المرسملة (كلفة رأس المال) ، بيد أنّ هذا لا يمنع من تقاطعها ومفاهيم نظرية أخرى للكلفة والدخل في أدناه إيراد لبعض منها :

1) المنظور الاقتصادي للتكاليف :

من الزاوية الاقتصادية يرى الاقتصاديون أن التكاليف هي التضحية بموارد اقتصادية متاحة وهي تمثل أقصى ما يمكن أن تغله تلك الموارد في حال تم توظيفها لاستخدامات أخر ، ولا فرق في ذلك بين عوامل الإنتاج الممتلكة أو المستأجرة من الغير ، فاستخدام رأس المال الممتلك إنما في جوهره إضاعة لفرصة استثمارية بديلة من المفترض أن تدر أرباحاً نظير ذلك التوظيف ؛ على ذلك فإنّ استخدام رأس المال الممتلك (عوامل الإنتاج الممتلكة) يترتب عليه إحداث تضحية ما . *(Zafisis , 2002 : 119)* .

2) المنظور الاقتصادي للربح :

الرؤيا الاقتصادية ترى أن الربح هو فضلة الإيرادات عن تكاليف الموارد الاقتصادية المبذولة لأجل الحصول على تلك الإيرادات ، مع العرض فإن الجدل القائم بين الاقتصاديين أنفسهم في رسم الخط الفاصل بين كلفة رأس المال والربح لم يراعَ في الاعتبار ، إذ يرى البعض منهم أن الربح هو عائد المخاطرة (الربح الحدي) بينما يرى غيرهم أن عائد المخاطرة من عناصر التكاليف ؛ وعلى الرؤيا الأولى فمن عناصر التكاليف كلفة رأس المال المستخدم في توليد أو توفير أو تشغيل عوامل الإنتاج إنما هي جزء من عناصر التكاليف ، سواء كانت كلفة صريحة ممثلة بكلفة الاقتراض (الفائدة على رأس المال المقترض) ؛ أو كلفة مستترة (ضمنية implicit) على رأس المال الممتلك . *(Lipsey & Steiner , 2001 : 181)* .

3) مفهوم الشخصية المعنوية المستقلة *(Economic Entity conversion)*

بنمو وظهور الشركات المساهمة واستحواذها وهيمنتها على غالب النشاط الاقتصادي بدت نظرية الملكية الشخصية *(proprietary theory)* بالضمور ونهض مفهوم الشخصية المعنوية المستقلة ؛ فبعد أن كان يُنظر إلى موجودات الوحدة الاقتصادية على أنها ممتلكات لصاحب (لأصحاب) الوحدة الاقتصادية والمطلوبات على أنها التزامات على المالك (المالكين) لرأس المال ؛ أضحت النظرة إلى الموجودات باعتبارها ممتلكات الوحدة الاقتصادية تقتنى كوسائل لإنتاج السلع أو المساعدة في تقديم الخدمات ، أما المطلوبات فهي مصادر تمويل لتلك الممتلكات سواء كانت حقوقاً للمالكين أو التزامات للغير ، إذ لا يحق التصرف في ممتلكات الوحدة الاقتصادية دون موافقة من يخوله مجلس الإدارة ،(*AAA , 1997 : 5)* . ولقد ذهب أحد رواد الفكر المحاسبي إلى اعتبار المالك مساهماً " فله بعض

---

[2] في تقدير الباحث أن التنويع في ديباج الطروحات العلمية من شأنه شد القارئ إلى الموضوع وتبديد السأم أو الملل المتولد عن استمرارية المطالعة .. فضلاً عن إحياء التراث العلمي العربي سيما الإسلامي كونه ينهج الأثر المطروق (ولو جزئيا) في مؤلفاتهم .

الحقوق على موجودات الشركة مثله في ذلك مثل بقية المستثمرين الآخرين " . (*Hendrickson , 2005 : 118*) . وهذا المفهوم اعتبره بعض المنظرين في المحاسبة حجر التمييز بين رأس المال المملوك ورأس المال المقترض . (*Paton , 2003 : 77*) . [3]

الآن ، وبرغم اتفاق فقهاء المحاسبة النسبي على تماثل المعالجة المحاسبية لرأس المال ، بيد أنهم يفترقون عند منعطف شكل ونتيجة ذلك التماثل ؛ فالطريقة الجارية تعالج كلفة رأس المال المقترض (الفوائد) باعتبارها أعباء لابد من حسمها قبل الوصول إلى الدخل (*Anthony , 2002 : 91*) بينما لا كلفة على رأس المال الممتلك تخصم من الدخل حتى (قبل) احتسابه (*AAA , 1997 : 5*) [4]؛ *فإذا عزمنا على توحيد المعالجة المحاسبية لكلا الصنفين ، فكيف يكون التوحيد ؟ هل باعتبار عائد رأس المال بشقيه عبئاً يتحتم خصمه قبل الوصول إلى الدخل ، أم يجب اعتبار ذلك العائد بشقيه توزيعاً للدخل !* .

في ظن الباحث ، لعل الاستناد إلى مفهوم الشخصية المعنوية في تبرير اتجاهين متعارضين قد يؤول مرجعه إلى الاختلاف بشأن تفسير المفهوم ذاته أو انتفاء الارتباط الأساسي بين ذات المفهوم من جهة وكيفية معالجة كلفة رأس المال من جهة أخرى .

من ذلك يتبين أنه بسبب غياب هيكل محدد المعالم ومتناسق في تناغم للمفاهيم والأسس النظرية فإنّ هذه الأخيرة باتت لا توفر في حد ذاتها أساساً كافياً لتقييم المعالجة المحاسبية الجارية لفوائد الأموال المعتمدة كرأس مال ، وبالتالي فإنّ المعولية ستنصرف لأسس تقييم أخرى ، قد تبرز في مدى ملائمة المعالجة المعينة لأهداف الوظيفة المحاسبية واحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية .

المطلب الثاني ..... الملائمة بالنسبة لأهداف الوظيفة المحاسبية واستخدامات المعلومات المحاسبية.

جعل "Paton" ومنذ عام 1922 أهداف المحاسبة في التقرير عن الموجودات والحقوق المترتبة عليها وبيان مصادر ومقدار الدخل (*Paton , 2003: 20*) والدخل في منظوره " القدر المستحق لملاّك الوحدة الاقتصادية " (*Paton, 2001 :438*) ، وعلى ذلك فرأيه يذهب إلى أنّ المحاسب يجب أن يُقصر دوره على مهمة الإفصاح عن صافي المردودات المتولدة عن عمليات اقتصادية فعلية (*Paton, 2003: 283*) . ومما يمكن اعتباره رديف ما سبق ما تضمنه رأي (Paul Grady) لهدف ووظيفة المحاسبة إذ جعله الوفاء بمسؤولية المحاسب تجاه المستثمر والأطراف الأخرى التي لها مصالح في الوحدة الاقتصادية [5] . (*Grady, 1995: 27*)

في ضوء الأهداف المرسومة تضحي المعالجة المحاسبية الجارية لكلفة رأس المال متفقة والاستخدامات المطلوبة من الوظيفة المحاسبية ، فتحديد صافي الدخل باعتباره المقدار الذي يؤول إلى أو يستحق إلى مالكي رأس المال يقتضي فعلاً التمييز بين رأس المال الممتلك ورأس المال المقترض ، وخصم التكلفة التعاقدية (الفائدة) التي ترتبط بالثاني قبل الوصول إلى رقم الدخل الصافي ؛ وحيث أنّ رأس المال

---

[3] ينظر أيضاً : (Bedford & Others , 2003: 144) ,,, (Anthony , 2002: 89) ,,, (Hendrickson ,2005 : 119)

[4] لمزيد من التفاصيل يمكن الاستئناس بالمصادر المذكورة في أعلاه .

[5] دأبت المؤلّفات على إطلاق تعبير (المشروع) على الوحدات الاقتصادية القائمة الخدمية منها والإنتاجية ؛ وذا المفهوم لا يتفق والوضع القانوني للوحدات محل البحث والدراسة بل والاقتصادي أيضاً ؛ مما تجنب الباحث معه تسمية كهذه وإن وردت في المؤلّف المصدر ، وعلى صعيد سواء العربية منها والانكليزية .

الممتلك لا يرتبط بتكلفة تعاقدية أو تدفقات نقدية إلى فئات أخرى غير مالكي رأس المال ، فليس هنالك ما يجب تحميله على (أو خصمه قبل الوصول إلى) صافي الدخل .

وللطبيعة الديناميكية للمحاسبة ووجوبية موائمتها ومواكبتها للتطورات والتغيرات الحادثة في المجالات والأنشطة والفعاليات الاقتصادية قرر المحاسبون تجاوز تلك الأهداف المحدودة إلى آفاق جديدة تتفق والتحديات التي تفرضها بل فرضتها التطورات في المجالات العلمية الأخرى فضلاً عن التطورات في طبيعة الأنشطة الاقتصادية ، وهذا ما تم فعلاً إذ حُددت أهداف ووظائف للمحاسبة *(AAA , 1996 : 4)* تغاير جذرياً الأهداف والوظائف السابقة ، إذ تضمنت نشرة نظرية المحاسبة الأساسية *(ASOBAT)* الصادرة عن الجمعية الأمريكية للمحاسبة تحديد وظيفة المحاسبة كونها " توفير المعلومات المناسبة لكل من الاستخدامات التالية :

1- اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الموارد الاقتصادية المحدودة ، وهذا يتضمن تحديد المواقف التي يلزم فيها اتخاذ القرارات وتحديد الأهداف ،
2- فعالية توجيه ورقابة تنظيم واستخدام الموارد المادية والبشرية ،
3- حماية الموارد الاقتصادية والإفصاح عنها ،
4- تسهيل إجراءات التنظيم والرقابة الاجتماعية . " [6]

ومنذ ذلك الحين أمسى التركيز في غالبية الأدبيات المحاسبية على دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات والاستخدام الأفضل للموارد الاقتصادية إذ صارت الوظيفة المحاسبية " إمداد المعلومات الكمية والمالية - بصفة أساس - عن الوحدات الاقتصادية بقصد المساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية ، وترشيد قرارات الاختيار بين البدائل المتاحة " *(AICPA , 1993 : 91)* .

رغم هذا التطور الجذري في طبيعة ونطاق الوظيفة المحاسبية بيد أنّ المعالجة المحاسبية القائمة لكلفة رأس المال لماّ تزل عما هي عليه في بداية القرن الحالي ، وهنا يتساءل الأستاذ "بيومي" " هل يتوافق إغفال تكلفة رأس المال المملوك وإسقاطها من دائرة المعالجات و المعلومات المحاسبية مع هذا الدور الجديد الذي يستهدف المحاسبون الاضطلاع به ، ذلك هو المشاركة في ترشيد تخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية . " *(بيومي ، 1996 : 267)* .

للوقوف عند خطورة التساؤل أعلاه من المفيد أن نتفهم ما تأثير المعلومات المتيسرة عن كلفة رأس المال المستخدم على سلسلة التحليلات الاقتصادية والقرارات المتولدة عنها سواء تلك التي يجريها المغامرون (المستثمرون الخارجيون الحاليون أو المرتقبون) أو التي تنفذها إدارة الوحدة الاقتصادية ، وما مدى اتفاق أو اختلاف المعلومات التي تستند إليها تلك القرارات مع المعلومات المستقاة من المعالجة المحاسبية الجارية ؟ . [7]

---

[6] التغيير ابتدأ فعلياً منذ العام 1966 .

[7] في محاولة للإجابة عن تلكم التساؤلات بالنسبة لعدد من التحليلات والقرارات التي تؤثر على تخصيص واستغلال الموارد الاقتصادية ، ومع كونها لا تهدف (المعالجة المنوه عنها) إلى تقديم عرض شامل لقرارات وتحليلات تخصيص واستغلال الموارد الاقتصادية ، إنما غايتها فقط بيان مدى أهمية المعلومات الخاصة بكلفة رأس المال بالنسبة لتلك التحليلات والقرارات وستكون لنا إن شاء الله عودة ونظرة تأمل وانتقاد في مرقومة أخرى ، ومن التساؤلات :

المبحث الخامس – تعديل المعالجة المحاسبية الحالية عن كلفة رأس المال ،القياس والإجراءات

سبق عرض الرؤى المتباينة إلى معالجة كلفة رأس المال المستثمر من قِبل كل من النظرية الاقتصادية والنظرية المحاسبية ، إذ كلاهما يسعى للوصول إلى القرار الذي ينمّي الثروة (أو ما تعارف عليه الاقتصاديون " تعظيم الثروة ") ، ففي الحين الذي تيسر فيه النظرية الاقتصادية المفاهيم والأسس النظرية للدراسة والتحليل ؛ إنما تعتمد في دراساتها وتحليلاتها تلك ما تيسره بل ما توفره النظرية المحاسبية من معلومات . هذا فضلاً مما تم تشخيصه قبلاً بل تحديده من أوجهٍ للخلاف بين تلكما النظريتين إذ جُعل في نقطتين تمثلتا في :

- إغفال النظرية المحاسبية كلفة رأس المال الممتلك ،
- معاملة كلفة رأس المال على أنها كلفة جارية وليست عنصراً من عناصر التكاليف

وحيث أن المذهبية الاقتصادية لها قصب السبق ، إذ العديد من قرارات ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية تسودها الرؤية الاقتصادية .. فيبدو من المنطقي أن يتجه التفكير في تعديل المعالجة المحاسبية الجارية بناء على ما تذهب إليه الرؤى الاقتصادية بغية تحقيق التجانس أو التكامل بين دعامتي قرارات ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية ألا وهما الأسس والمفاهيم التي توفرها النظرية الاقتصادية ، والمعلومات التي يفترض أن توفرها النظرية المحاسبية *(Lawrence, 1986: 333)* [8] .

إنّ أي اقتراح بتعديل المعالجة المحاسبية الجارية لكلفة رأس المال لابد أن يأخذ في الاعتبار :

- ❖ قياس كلفة رأس المال ،
- ❖ ماهية المعالجة في النظام المحاسبي .

المطلب الأول ... قياس كلفة رأس المال ؛

قياس كلفة رأس المال تعد التحدي الأصعب أمام الإدارة المالية وعلة ذلك المفهوم غير الواضح أو المحدد فضلاً عن عدم وجود طريقة فضلى لتحديد تلك الكلفة ؛ وعلى ذلك فإنّ تحديدها يتطلب كماً تقديرياً ، ولذا فإنّ رقم كلفة رأس المال يميل إلى كونه مجرد رأي يعتمد خبرة ومعلومات أكثر من كونه رمزاً فعلياً (رقماً حقيقياً) *(Stevenson, 2000: 345)* [9] ؛ رغم ذا فأنه لا مفر من اعتماد تلك التقديرات بهدف اتخاذ القرارات .

إنّ ما تقدم يُعدّ في حد ذاته توكيداً لأهمية ذلك الرقم .. وذا أدعى لتوفير البيانات عنه ، وفي وريقاتنا المتواضعة هذه سنعرض لبعض المداخل الأساسية لتناول الجوانب المتعددة لكلفة رأس المال دون الخوض في المزايا والمثالب لمحدودية مجال وطبيعة الدراسة هذه .

---

1) تخطيط ورقابة المخزون السلعي ؛
2) دراسات تحليل التعادل وتخطيط وجدولة الإنتاج ؛
3) قرارات التسعير ؛
4) قرارات الاستثمار الرأسمالي ؛
5) تقييم الأداء ، أ) تقييم الأداء داخلياً
ب) تقييم الأداء خارجياً .

[8] أيضاً يمكن مراجعة Anthony, 1993: 89 / 1995: 13

[9] أيضاً Speight, 1997: 132

هناك الكثير من الطروحات المترجِمة لكينونة مفهوم " كلفة رأس المال" ، وهناك ميل لاعتماد الطرح التالي لما يوفره من شمولية ومعقولية ودقة *(بيومي، 1996: 278)* ؛ إذ " تتكون عناصر كلفة رأس المال بالنسبة للمشروع من كلفة مصادر التمويل المتعددة ، وتعد كلفة رأس المال المملوك أكثر تلك العناصر صعوبة من حيث القياس . ومن الناحية النظرية يمكن إيضاح مفهوم كلفة رأس المال المملوك على أنها الحد الأدنى للعائد على رأس المال المملوك الذي يكفل المحافظة على سعر السوق لأسهم رأس المال " *(Van Horne, 2001: 221)* .

من الناحية العملية تحتسب كلفة رأس المال (الفوائد عموماً) عِبر ضرب نسبة مئوية محددة مسبقاً في رأس المال المستخدم [10] (المستثمر) ، ومن خلال العلاقة هذه يمكن تعيين العوامل المؤثرة في قياس كلفة رأس المال ، وهي :

أولاً ؛ اعتبار درجة المخاطرة من عدمها :

لولوج هذا المدخل هنالك ثلاث سبل ؛

الأول ، يرى أن النسبة المئوية يجب أن تكون معدلاً مستقلاً عن الأحداث الاقتصادية ، أي أساسياً غير متضمنٍ أي درجة للمخاطرة ، ولذا فهنالك معدل واحد للوحدات الاقتصادية المتعاملة يمكن تحديده من قبل هيئة أو جهة تنظيمية ، ومؤيدو هذا المدخل يرون فيه تحقيقه لقدر أكبر من موضوعية القياس *(Anthony, 1995: 71 , also : Bartley, 1982: 175)* ؛

الثاني ، يقضي بأن تأخذ النسبة المئوية درجة المخاطرة في اعتباراتها مراعيةً الاختلافات بين النشاطات والفعاليات الاقتصادية ، بتحديد معدل لكل نشاط أو فعالية ، بيد أن ما يؤخذ على هذا السبيل صعوبة تصنيف الوحدات الاقتصادية ، أيضاً وجود العديد من الوحدات التي تنتمي أنشطتها لعدة مجالات متداخلة ، مما يستدعي تعيين رأس المال المستثمر في تلك المجالات . *(Anthony, 1995: 71 , also : Bartley, 1982: 175)*

الثالث ، (أحزمها) ، يقر بأخذ التفاوت في المخاطرة على مستوى الوحدة الاقتصادية الواحدة وبذلك يتم تحديد معدل كلفة لرأس مال كل وحدة على حدة . *(Cowen, 2005: 107)* .

يُلاحظ على ما تقدم أنه كلما ازدادت درجة خصوصية المعدل ، ازداد دور العامل الشخصي في تحديده ، وذا يقود إلى خلاصة مفادها أنّ هنالك تعارضاً بين متطلبات السلامة النظرية وموضوعية تحديد المعدل ، وبما أنّ كلاً من تلكما الخاصيتين – السلامة النظرية وموضوعية القياس – تمثل أمراً مرغوباً فيه فإنه يمكن تحقيق قدر من التوازن بتبني السبيل الثاني ، أي تحديد معدل لكل مجال نشاط ، " ألا أن خير شيعتي النمط الوسط " .

[10] في الواقع إنما هو رأس المال المقترض والذي قد لا يتطابق ورأس المال المستخدم (المستثمر) ؛ غير أن الجدوى الاقتصادية من عدم استغلال الأموال المقترضة تنعدم ، ودليل ذلك أنّ الوحدات الاقتصادية لا تقترض أكثر من حاجتها الحقيقية الحرجة للأموال تخفيفاً لوطأة المخاطرة ، وعليه فالأموال المستثمرة إنما تعبر عن الأموال المقترضة ذاتها ، ولأجله اقتضى التنويه .

ثانياً ؛ احتساب معدل كلفة رأس المال :

معدل كلفة رأس المال ، عبارة عن المتوسط المرجح لتكلفة مصادر التمويل المختلفة ، خلا معدل تكلفة رأس المال الممتلك إذ هي غير محتسبة والأصوب غير محددة في الأصل كما هو الحال عليه في مصادر التمويل الأخرى .

هناك من يرى إمكانية إيجاد طريقة تحديد معدل رأس المال الممتلك بل هما طريقتان *(بيومي، 1996: 279)*؛ ***الأولى*** ، تحديد المعدل العام لكلفة رأس المال في الوحدة الاقتصادية وفق أي سبيل من السبل الثلاث المتقدمة ، ثم يستخرج معدل كلفة رأس المال الممتلك بطرح كلفة المصادر الأخرى وهذه محددة ابتداءً وقت التعاقد . ***الثانية*** ، تقدير معدل كلفة رأس المال الممتلك بشكل مباشر يلي ذلك احتساب المعدل العام كمتوسط مرجح لمعدلات تكلفة المصادر المختلفة ؛ ما يؤخذ على الطريقة الأولى أنها تؤدي إلى تفاوت معدلات كلفة رأس المال المملوك تفاوتا واسعا بسبب من اختلاف هيكل التمويل ودرجات المخاطرة بين الوحدات الاقتصادية ، ولأجل ما تقدم تعد الطريقة الأولى أكثر محاذير من الطريقة الثانية وفق الرؤية النظرية ، بينما من الناحية العملية تعتبر أكثر انتشاراً من الثانية تطبيقاتً عملياً لسهولتها " النسبية " ! . *(Anthony , 1995 : 76)*

ثالثاً ؛ البعد الزمني للمعدل :

المعدلات (النسب) القائمة [11] أمضى في الاستخدام لاحتساب كلفة رأس المال على مختلف الإصدارات من المعدلات التاريخية التي كانت سائدة وقت الحصول على تلك الأموال ، سواء من الناحية النظرية أو من حيث الملاءمة العملية . فمن الناحية النظرية تعتمد قرارات استخدام الأموال من قبل الإدارة كذا المقارنات بين بدائل الاستثمار من قبل المستخدم الخارجي على معدلات الكلفة الجارية (نسب الفوائد الجارية) وليس على المعدلات التاريخية . أما من الناحية العملية فإن استخدام المعدلات الجارية يعني استخدام معدل واحد لكافة الأموال في الوقت الذي يقيد فيه المعدل التاريخي ما تقدم إلى استخدام أكثر من معدل لكل مصدر من مصادر التمويل مراعاة لاختلاف أوقات الحصول على تلك الأموال حتى ولو كانت من نوع واحد .

المطلب الثاني ... معالجة كلفة رأس المال في النظم المحاسبية ؛

فيما يتعلق الأمر بكلفة رأس المال المقترض هنالك إجماع لدى فقهاء المحاسبة أن الفوائد المترتبة عن الاقتراض إنما هي مصروف كسائر المصروفات الأخرى أي أن النظام المحاسبي الذي تعتمده الوحدة الاقتصادية يُظهر تلك النفقات وفق المعايير(إثبات الفوائد في السجلات وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها) ؛ وأما ما يُختلف بشأنه ففي ماهية تلك المصروفات ، أتُعتبر من قبيل تكاليف الإنتاج فتدور إلى الآماد اللاحقة ... أم هي من قبيل النفقات الجارية فتتحملها سنواتها المختصة من غير أن تتحملها وحدات الإنتاج . وأما ما يدور التساؤل حوله ذلك هو رأس المال الممتلك ، فالكلفة المفترضة تمثل مركز الاختلاف وتعدد الآراء .

---

[11] الحالية أو الجارية .

لمعالجة كلفة رأس المال الممتلك المفترضة وإثباتها في السجلات المحاسبية ؛ برزت ثلاث مداخل حولها تلك هي :

1. عدم إثباتها في السجلات المحاسبية ؛
2. قصر معالجتها على نظم محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية ؛
3. لزوم إثباتها في السجلات كنظيرتها المقترضة .

وسنلي الموضوع مناقشة مقارنة تمهيدا لتحديد الأفضل ومن ثم إتباعه .

(أ) عدم إثبات الفوائد المفترضة عن رأس المال الممتلك في السجلات ؛

يقضي هذا المدخل كون التسليم بأهمية المعلومات عن كلفة رأس المال المملوك لبعض الاستخدامات الإدارية لا يتضمن اعتبارها أحد عناصر النموذج المحاسبي ، ومن ثَم ليست هنالك من ضرورة أو حتى فائدة من إدراجها في الحسابات والقوائم المالية . *also (Paton , 2003 :104) (Bedford , 2003 :198) .*

من الملاحظ تجاهل هذا المدخل كامل الاعتبارات التي تقدم تبيان بعض منها والتي في فحواها تصويب الرأي المؤيد لإثبات الفائدة المفترضة في السجلات المحاسبية ؛ واتفاقاً مع المتطلبات المعاصرة للمفاهيم الاقتصادية وما تفرضه ساحة العمل من القوائم المالية اقترحت إحدى الدراسات إعداد نموذج للمحاسبة عن كلفة رأس المال الممتلك والمقترض عبر كشف ملحق بالحسابات الختامية يسمى " كشف الرساميل والتكاليف الرأسمالية *A Statement of Capitalization and Capital Costs* " . *(Cowen , 2005 : 138)* ، وفي أدناه المخطط المقترح لذلك الكشف (بتصرف) .

البيـــــــان	مصدر التمويل	القيمة الدفترية للسهم	القيمة السوقية للسهم	معدل الفائدة السائد	كلفة رأس المال	الكلفة المرجحة	الملاحظات
رأس المال في							
رأس المال في							
رأس المال (المقترض)							
السندات							
قروض طويلة الأجل							
غيرها							

شكل رقم – 1– كشف الرسملة والتكاليف الرأسمالية (إعداد الباحث)

ويجري الإعداد للكشف أعلاه دون أن يكون له ارتباط بالحسابات والكشوفات المالية الأخرى .

وفي معرض الاستطراد والتعقيب نرى أن تلك الدراسة التي كانت تهدف أصلاً لتطوير نموذج للمحاسبة عن كلفة رأس المال ؛ قد انتهت إلى استبعاد تلك الكلفة تماماً من السجلات المحاسبية عماد القياس والتسجيل والمقارنة بالرغم مما تضمنته من تركيز على عناصر النظام المحاسبي وأهداف ومفاهيم ومبادئ القياس المحاسبي ، ودعت إلى ضرورة المحاسبة عن كلفة رأس المال ؛ إنّ ما لا تُظهره السجلات لا يوثر على قياس التكاليف والنفقات والقيمة التي تظهر بها عناصر المركز المالي ، كما هو عليه الحال

بالنسبة للكشف الذي ارتأته تلك الدراسة ، لا يمكن في تصورنا اعتباره من ضمن عناصر النظام المحاسبي فضلاً عن النظرية المحاسبية ؛ وذا أمر قد أوجبه الباري عز شأنه علينا حيث جعل الكتابة أساس التعامل الائتماني السليم (يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه .....)

(ب) اقتصار معالجة كلفة رأس المال الممتلك (الفائدة المفترضة) على نظم محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية ؛

تذهب بعض بلدان أوروبا الوسطى *(Scheonfeld ,1994 : 29)* إلى إثبات كلفة رأس المال الممتلك ضمن حسابات (سجلات) محاسبة التكاليف (أو نظام المحاسبة الإدارية) ، بهدف عدم التأثير على عناصر نظام المحاسبة المالية ، مع إيمان هذا المدخل أن كلفة الأموال المقترضة والممتلكة إنما هي جزء من كلفة عناصر الإنتاج مثلها في ذلك كمثل الإندثارات وعليه فلا مناص من جعلها في حساب كلفة الإنتاج .[12]

وقد أيد الاتجاه المتقدم بعض المنظرين في المحاسبة فذهبوا إلى اعتبار كلفة الأموال على الوجهين الممتلك أو المقترض من ضمن عناصر التكاليف شريطة ألاّ يؤثّر ذلك على تقييم كلفة المخزون السلعي أو الأرباح . *(Berman , 1996 : 423 as well as Sclatter , 1990 : 705)*

ومع ما يمثله هذا المدخل من السير خطوة نحو التقريب التوفيقي للمعالجة المحاسبية التقليدية عن كلفة رأس المال ، بيد أنه قد أُخذ عليه :

1) ازدواجية التطبيق ، ففي الوقت الذي يتعامل فيه مع حسابات الكلفة على اعتبارها (كلفة رأس المال) كلفة رأسمالية أو كلفة إنتاج ، يتعامل مع جزء النظام الآخر (الكشوفات المالية) كونها من النفقات الجارية أو الأرباح ؛ وذا في حد ذاته إثبات لعدم وجود نظرية محاسبية سليمة للمعالجة عن العنصر الواحد .
2) المعلومات لأهداف التقييم المقارن بين الوحدات الاقتصادية ، فمثل هذه المقارنات باجتماع آراء نسبي تستلزم استبعاد آثار اختلاف هيكل التمويل على صافي الدخل .
3) إنّ الفصل بين نظام المحاسبة المالية ونظام المحاسبة الإدارية يترتب عليه زيادة في كلفة تصميم وتشغيل النظام المحاسبي ، فضلاً عن كونه يتعارض مع نظم المعلومات الكلية *(Total Information System)* كبديل للأنظمة المتعددة والمستقلة .

(ج) الإدماج الكلي لكلفة رأس المال في النظام المحاسبي :

يعد هذا المدخل انقلابا ثوريا في المعالجة المحاسبية لكلفة رأس المال ومفاده أن جعل كلفة رأس المال كسائر المصروفات الأخرى ويجري عليها ما يجري على غيرها من تحميل وغلق ، ويُعد

---

[12] حينما وضع الدليل المحاسبي الموحد في ألمانيا الاتحادية عام 1951 جاء شاملاً الحسابات المالية وحسابات التكاليف متضمنا مجموعة من القيود التي تكفل احتساب تكاليف الإنتاج على أساس مفاهيم وقياسات الكلفة الفعلية والاعتراف بالتكاليف الملحقة imputed costs ، بيد أنّ الحسابات الختامية تتم على وفق النفقات الفعلية فقط ، بمعنى آخر التوفيق بين مفاهيم محاسبة التكاليف والأسس والأعراف التي تعمل بها المحاسبة المالية . برغم ما ثبت من الإمكانية العملية والعلمية لهذا النظام بيد أنّ التباين بين الاحتياجات للبيانات لكل من نظامي المحاسبتين من حيث التوقيت والسرعة ودقة المعلومات أدى إلى الفصل بين النظامين مرة ثانية .

(Anthony) رائد هذه الفكرة ومقولبها عبر تقديمه اقتراح يغطي الجوانب النظرية والمشاكل التطبيقية . *(Anthony , 1993:89 ,1995 :38 , 2002 :91)*

تستند الأسس النظرية لذلك الاقتراح إلى تبني الرؤية الاقتصادية لما يتعلق بمفاهيم الكلفة والربح والتسليم بالآثار المترتبة عنها على مختلف أوجه القياس المحاسبي تبعاً للدور الأساسي لتلك المفاهيم على عملية اتخاذ القرارات الإدارية وتقييم الأداء .

تضمن الإطار العام لذلك الاقتراح المقومات الأساسية التالية : [13]

أ. يحدد معدل يمثل المتوسط المرجح لكلفة رأس المال من مختلف المصادر ،

ب. تحدد الكلفة الكلية لرأس المال بضرب رأس المال المستثمر في ذلك المعدل وينظم القيد الآتي :

***** حـ/ كلفة رأس المال ..... (الكلفة الكلية)

**** حـ/ فوائد القروض ..... (الفوائد الفعلية)

**** حـ / الأرباح المحتجزة ..... (المبلغ المتبقي)

ج. تحمل كلفة رأس المال المتحصلة من أعلاه على وحدات الكلفة *(cost objects)* وهي الأنشطة التي تستخدم فيها الأموال ، وتتحدد كلفة النشاط أو المنتج بضرب المعدل المحدد سابقا في رأس المال المستخدم في ذلك النشاط ، وتجعل الحسابات المتعلقة بتلك الأنشطة مدينة بما يخصها من كلفة رأس المال ، وحساب كلفة رأس المال دائنا بذلك المقدار ، بمعنى أن كلفة رأس المال المحتسبة في الخطوة المتقدمة تخصص بل توزع على ثلاثة حسابات :

أ. حسابات الموجودات الثابتة بما يخص الأموال المستخدمة في شراء أو تشييد تلك الموجودات ،

ب. حساب كلفة الإنتاج بما يخص الأموال المستخدمة في عمليات تصنيع أو شراء المستلزمات السلعية التي تتعامل وإياها الوحدة الاقتصادية . هذا القدر يحمل على كلفة الإنتاج والأخيرة في الواقع تتضمن جزأين ؛ أحدهما مباع وبالتالي يحمل على حساب كلفة المبيعات والثاني يمثله المخزون السلعي بعناصره الثلاثة ، وهذا يظهر بكلفته المتضمنة فيما تتضمنه كلفة رأس المال .

ج. المتبقي وهو القدر غير الموجه نحو استثمار معين غير الأنشطة الإدارية والعمومية الأخرى ويحمل على حساب الأرباح والخسائر باعتباره نفقات جارية .

لتوثيق ما تقدم أورد (Anthony) مثالاً رقميا مقارنا مفترَضا [14] موضوعياً لتوضيح أثر تطبيق المقومات السابقة ، كانت حصيلته تأكيد مزاعم المفكر المحاسبي من أنّ مدخل الإدماج الكامل لكلفة رأس المال إنما يؤثر على الأرقام التي توردها الكشوفات الختامية ، وقد تجسد ذلك في ما يلي :

1. كلفة المبيعات أكبر في ظل هذا المدخل عنها في ظل المعالجة الجارية بمقدار الفائدة التي تتضمنها كلفة المبيعات ، وكذا كلفة المخزون السلعي ولذات العلة .

---

[13] أي العناصر التي تطبق في غالبية الحالات ، مع وجود بعض الحالات التي قد تتطلب معالجة خاصة ، ولتفصيل تلك الحالات يحبذ قراءة Anthony , R , " Accounting for the Cost of Interest " , Lexington , 1995 , pp 81- 89

[14] التقيد بمعطيات المثال ضمانا لدقة عرض المضمون كما يرمي إليه المؤلف لا يغني الدراسة كما لو كانت حالة دراسية مستقلة ، وما يعني الباحث ما أفرز عنه من نتائج بغية إغناء الموضوع ... وللاستزادة يمكن مراجعة Anthony , 1995 : pp 89 – 92 .

2. تنخفض المصروفات العمومية (البيعية والإدارية والتمويلية) والتي تغلق في حساب الأرباح والخسائر بمقدار الفائدة الاسمية على الأموال المقترضة في عين الوقت الذي تزداد فيه بالقدر غير المخصص من كلفة رأس المال (ذاك الذي لم يوجه نحو استثمار معين كما أسلفنا) .
3. بالنتيجة صافي الدخل أقل مما هو عليه في المعالجة المحاسبية الجارية بسبب احتساب كلفة رأس المال ، ومقدار النقص يساوي كلفة رأس المال المملوك مطروحا منها ما حمل إلى الموجودات الثابتة والمتداولة .
4. زيادة كلفة الموجودات الثابتة الدفترية بمقدار الفائدة على الأموال المستثمرة في زيادة تلك الموجودات (شراء أو تشييدا) .
5. الحصيلة (الحصيفة *prudent*) أنّ رصيد الأرباح المحتجزة ذاك الوعاء الذي تصدر منه التوزيعات سيظهر أكبر مما هو عليه في المحاسبة الجارية بقيمة الفرق بين كلفة رأس المال المملوك ومقدار النقص في صافي الدخل المشار إليه في (3) أعلاه .

المبحث السادس – دراسة انتقادية لمدخل *Anthony* في التعديل

المطلب الأول ..... موضوعية إجراء توزيعات للأرباح بغير أرباح حقيقية

يحقق المدخل الثالث جُلّ المتطلبات المنطقية للمحاسبة عن كلفة رأس المال ، من تحقيق للتقارب بين المفاهيم المحاسبية والأفكار السائدة والرؤى المتولدة عن العلوم المناظرة والمقاربة إلى توفير المعلومات الملائمة لتسهيل عملية اتخاذ قرارات تخصيص الموارد الاقتصادية ؛ من خلال التعديل المباشر لبعض التصورات المحاسبية السائدة .

إنّ من هذه التعديلات ما يمكن اعتباره ميلاً إلى الأنجع ، ومنها ما بالإمكان التغاضي عن آثاره إما لأنها ضئيلة الأهمية .. أو أنها تُعزى إلى الاختلاف المحض في تفسير وتطبيق بعض المفاهيم ؛ وأصدق مثل نسوقه .. ما كان من اختلاف حول مفهوم الشخصية المعنوية المستقلة وصلته بالمحاسبة عن كلفة رأس المال ، وتلك المناوشات في ذاتها لا تعوق الإمكانية العلمية والعملية لتنفيذ اقتراح Anthony .

هنالك أمر لا بد من التمهل هنيهة عنده ... ذلك هو التناقض الفكري بين الاقتراح السابق إيراده وبين أحد المبادئ المحاسبية والذي قد ينتج عنه أثارا مادية *Materiality* يصعب التغاضي عنها ، المبدأ هو ذلك المتعلق بتحقق الإيرادات .

من الضروري التمييز بين مفهومين ؛ تحقق الإيراد *Revenue Realization* واكتساب الإيراد *Revenue Earning* ، إذ يمكن تقبل ما ينادي به البعض من المنظرين في المحاسبة كون *الإيراد يتكون أو ينتج ويكتسب على مدار العملية الإنتاجية ولربما بمرور الزمن* في بعض الحالات (زيادة القيمة السوقية لبعض الموجودات) ، ومن ثَم فهنالك نمو في الموجودات والثروة وأن هذا النمو الحقيقي والفعلي يجب أن يعكسه النظام المحاسبي ، وأكثر من أنه يمكن أن ينعكس أثر ذلك الحدث الاقتصادي على الكشوفات المالية شريطة ألاّ ينظر إلى ذلك النمو كمصدر لأرباح مؤكدة قابلة للتوزيع على حملة الأسهم لأنها لا تكون إلاّ عند التحقق الفعلي ...! ؛ وبينما يرتبط اكتساب الإيرادات بالعملية الإنتاجية أو الزمن فإن تحقق الإيراد *لا يتأتى إلاّ من خلال واقعة قانونية ، وعلاقة اقتصادية قائمة على تبادل المنافع مع*

طرف ثانٍ . **وذا يمثل جوهر مبدأ تحقق الإيرادات** بالبيع . إنّ الاستثناءات الواردة على ذلك المبدأ لا يمكن أن تعد من قبيل الإلزام وما هي باستثناء صادق لجوهر ذلك المبدأ ، إنّ الاعتراف بتحقق الإيراد عن تنفيذ جزء العقد لا يسمح به إلاّ في حدود القيمة التي يعترف بها العميل ويكون ذلك الاعتراف الممثل في ذرعة العمل مصحوبا بسداد الجزء الأكبر من قيمة العمل المنفذ ، ويمكن تجاوزا النظر إلى اعتماد العمل المنفذ على دفعات باعتباره إجراء مماثلا لإجراء البيع وبالتالي التسامح باعتبار الأرباح الناتجة عن الجزء المنفذ أرباحا محققة .

إن التعديل الذي جاء به *Anthony* قد تضمن إضافة الفائدة عن رأس المال الممتلك إلى الحساب الذي تخرج منه التوزيعات إلى حملة الأسهم وغيرهم أي حساب الأرباح المحتجزة ، من دون تفرقة بين الإيرادات المتحققة فعلا سواء من البضاعة أو من غيرها ، وذلك الجزء الذي لم يتحقق بعد وهو الجزء الذي ما انفك مجمدا في الموجودات الثابتة منها والمتداولة ؛ وعلى وفق ما ورد في الاقتراح فإن توزيعات الأرباح ستتعدى الإيرادات الاعتيادية إلى الإيرادات المتأتية عن كلفة الموجودات الضمنية ، فإذا صار الرأي بتوزيع رصيد حساب الأرباح المحتجزة بالكامل ، وليس هنالك ما يحول دون ذلك ، فإن الواقع يشير إلى توزيع جزء من كلفة الموجودات المقتناة في تلك المدة المالية ومخزونها السلعي ! .

ولتصور الحالة ، فلنفترض أنه في مدة ما ليس هنالك إيرادات متأتية عن طريقها الطبيعي إطلاقا ، وليست هنالك مصروفات إدارية أو بيعية ؛ بتعبير آخر فلنتصور أن استخدام الأموال قد اقتصر على زيادة الموجودات الثابتة والمخزون السلعي ، حينها سنجد زيادة في حساب الأرباح المحتجزة من غير حصول مبيعات ، وهذا ما لا يمكن قبوله .

يدفع المفكّر عن اقتراحه على اعتبار كونه لا يتضمن تسجيل الأرباح قبل حدوثها وأنه فقط يتضمن تسجيل التكاليف حين وقوعها ، ومبدأ التحقق يتعلق بالمتحصلات دون المدفوعات . *(بيومي ، 1996 : 287) .*

إن القول بما يراه إنما يتغافل كون الأثر النهائي للإيرادات وصافي الدخل يتمركز في زيادة حقوق أصحاب الاستثمار من خلال حساب الأرباح المحتجزة وحصيف الظن يؤكد أن الهدف الأساس من مبدأ تحقق الإيرادات يتمحور في الحيلولة دون توزيع أرباح على أصحاب الاستثمار قبل حدوثها عينا وذلك بوضع التحفظ على المورد الطبيعي لتلك التوزيعات ، الإيرادات ، بيد أن الاقتراح آنف الذكر يضخم حساب الأرباح المحتجزة وعليه يمكن إجراء توزيعات ربحية بغير أرباح فعلية ..! وبالنتيجة فإن الاقتراح المقدم سينفذ ما أراد المبدأ الحيلولة دون تنفيذه .

المطلب الثاني ...إمكانية التعديل القويم على المقترح القديم

لتلافي ثغرة أشرت في المطلب المتقدم إذ التوزيعات من غير إيرادات حقيقية أمر لا يرى الباحث معقولية قبوله ... وعليه يرى تقديم التعديلات الآتية إمعانا في الفائدة المرتجاة وبالتالي سد الثغرة ما أمكن.

الاقتراح يتبلور في المحاور التالية :

1. تحمل كلفة رأس المال المقترض على حساب فوائد الاقتراض ، كما هو جار عليه ؛

2. تحمل كلفة رأس المال الممتلك على حسابين ، كالآتي :

أ. " حساب أرباح مرتقبة " *Expectant Income* " وهو أحد حسابات حقوق الملكية ، ويجعل دائنا بمقدار كلفة رأس المال المضمرة في الموجودات الثابتة والمخزون السلعي ، وهو دخل غير قابل للتوزيع .

ب. " حساب الأرباح المحتجزة " ويجعل دائنا بالقدر المتبقي من كلفة رأس المال الممتلك والذي يشكل جزءا من كلفة البضاعة المباعة أو المصروفات التمويلية والإدارية والبيعية ومن ثَم يكون قد تحقق ولا ضير من توزيعه .

3. يحول رصيد حساب الأرباح المرتقبة إلى حساب الأرباح المحتجزة سنوياً بمقدار كلفة رأس المال المضمرة في الموجودات الثابتة والمخزون اللذين يجري تحويلهما إلى كلفة المبيعات الخاصة بتلك السنة ، وهذا القدر يتجسد من الموجودات في الاندثار ، ومن المخزون في مخزون أول المدة (أو جزء منه) والذي تم بيعه خلال المدة المذكورة .

حساب الأرباح المحتجزة يمول من كلفة رأس المال الممتلك فقط وبذا قد يصبح رصيده أقل من رصيد حساب كلفة رأس المال المضمرة في الموجودات الثابتة والمخزون إذ تكون شاملة للكلفتين معاً ، وما تجدر الإشارة إليه أن حساب الأرباح المرتقبة لا يمكن أن يعد بمثابة مقابل للموجودات *(Contra – Asset Account)* أو تقييم لها *(Appraisement)* ، إنما هو حساب للحيلولة دون توزيع الفائدة المحتسبة على رأس المال الممتلك قبل تحققها الفعلي من خلال تحويل الموجودات التي تدخل تلك الفائدة في حساب تكلفتها إلى العمليات الجارية من خلال كلفة البضاعة المباعة . [15]

المطلب الثالث .... العقبات التي تقف حائلاً دون تطبيق التعديلات

من الاستعراض السابق لمبررات تعديل المعالجة المحاسبية الجارية لكلفة رأس المال ومناقشة المداخل المقترحة لإجراء مثل ذا التغيير بالإمكان التقرير بأن مدخل الإدماج الكلي لكلفة رأس المال أفضل المداخل في تحقيق ما تصبو إليه الأهداف الموضوعية للمحاسبة عبر :

- تحقيق التجانس بين المفاهيم المحاسبية والتصورات الرديفة التي تؤثر على عملية توجيه (حسن استغلال) الموارد الاقتصادية ؛
- تمكين المحاسبة من تحقيق دورها المستهدف ذلك هو المساهمة الجادة في اتخاذ القرارات وذلك بتوفير المعلومات (لا البيانات) اللازمة لترشيد تلك القرارات ؛
- القضاء على التناقض الداخلي في المجموعة الدفترية والإخلال بالنظام المحاسبي (أي المحاسبة المالية ورديفتها محاسبة التكاليف) .

ومع كونها مزية جدية بحسب تصور فريق العمل غير أنه يجدها غير كافية للتوصية بتعديل المحاسبة الجارية على وفق مدخل Anthony فيما لو أخذت مجردة ، إذ لابد من الأخذ في الاعتبار

[15] لأجل إيلاء الدراسة وضوحاً أكبر ولإتاحة الفرصة أمام القارئ الكريم لتصور أفضل سنورد مثالاً ملحقاً بمثال Anthony في نهاية البحث ، والله الموفق

الاعتراضات القائمة عليه أو المطبات التي تعترض سبيل تنفيذه ، متمثلة بردود الفعل حول كلفة الأموال الممتلكة .

تلك التداعيات يمكن جعلها في مجموعتين :

الأولى ..اعتراضات غير معتبرة [16] (لا تمس الأسس النظرية أو الإمكانية العملية لتطبيق المدخل)

سبق التعرض لهذه الاعتراضات وسنعرض في أدناه تلخيص لها على سبيل الاسترسال :

(أ) ***ليس بالضرورة اتفاق المفاهيم المحاسبية مع التصورات الاقتصادية*** ؛ وهذا الرفض مردود لأن التوفيق بين المفاهيم لاسيما تلك التي تعمل في أطر متداخلة يلزم إتباع أكثرها سلامة من حيث التحليل المنطقي والتي تسود في مجال ترشيد عمليات اتخاذ القرارات التي تتناول توجيه الموارد الاقتصادية ؛ فضلا عن أن الأمر لا يخص رأس المال بذاته .

(ب) ***أهمية المعلومات لبعض القرارات لا تبرر الإدماج وتكليف المحاسب عبء مضاف*** ، إن الخوض في مثل هكذا سفسطة غير ذي جدوى "Going into unpromising territory " ، فالنظر إلى هذا الاتجاه من زاوية التصويب أو التخطئة المطلقة أمر لا يحتمل الجدال ، إذ انه يرتبط بالاختيار بين تحجيم أو تنمية دور المحاسب في المجتمع المهني ، وقد يبدو أن ذلك الرأي يتناقض بصفة أساس مع الأهداف التي حددها المحاسبون لأنفسهم ، فلقد استهدف المحاسبون الاضطلاع بدور فعال في اتخاذ القرارات التي تحكم توجيه واستخدام الموارد الاقتصادية . وطالما أن الوظيفة الأساسية للمحاسب في المجتمع إمداده بالمعلومات وليس اتخاذ القرارات أو تنفيذها وأن أداة المحاسب في ممارسة ذلك الدور تتمثل في النظام المحاسبي ، فإن ذلك النظام يجب أن يكون قادراً على الإمداد بالمعلومات اللازمة لاتخاذ تلك القرارات بكلفة معقولة وبدرجات متوازنة من الدقة والموضوعية والسلامة المنطقية ؛ وهذه الخصائص توفر إمكانية الاعتماد على تلك المعلومات ومن ثم توافر خاصية الملاءمة " Relevance " .

(ت) ***كلفة رأس المال الممتلك لا يعدوا أن يكون قيودا دفترية تحليلية*** ، هذا القول إن صدق على المدخلين الآخرين فهو لا يسري على مدخل الإدماج الكلي لكلفة رأس المال في السجلات المحاسبية ؛ فلقد تبين لنا مما تقدم أن المدخل محل البحث يتجاوز كونه قيود تسوية (مجرد قيود دفترية متقابلة لتحليل رقم معين) إلى شقين ، إذ اتضح أنه يؤثر على مبلغ كلفة الإنتاج فضلا عن الدخل والموجودات وبالتالي حقوق الملكية .

الثانية ... اعتراضات معتبرة (تمس الأسس النظرية للمدخل)

يمكن إجمال أهم تلك العقبات في الآتي :

أ/ **عدم موضوعية قياس كلفة رأس المال الممتلك** ؛ ترتبط خاصية الموضوعية بخصائص أخرى كقابليتها للمراجعة (التحقق من صحتها) وموثوقية المعلومات (إمكانية الاعتماد عليها) ، وبالرغم

[16] أي غير ذات أولوية (غير جوهرية) .

من كثرة تداول لفظ " الموضوعية " واعتبار خاصية الموضوعية معيارا لتقييم العديد من جوانب القياس المحاسبي ، فإنه ليس هنالك اتفاق على مضمون المقصود بالموضوعية كما ليس هنالك اتفاق على كيفية تطبيق ذلك المعيار . *(Ijiri & Jeadicke ,1996 :475 also Jeadicke ,1996 : 88)*

إن الركن الأساس في خاصية الموضوعية ، عدم اعتماد القياس على التقييم الذهني أو الشخصي ، وانه لا يوجد رقم ما من غير وجود دليل إثباته وهذه هي ميزة القابلية للتحقق (Verifiability) ، على وفق ما سبق فلو قام مجموعة كل على حدة بعملية قياس حدث ما واتبع كل منهم ذات القواعد والأسس لتوصل الجميع (تقريبا) إلى نفس النتيجة ، فالصبغة الآدمية تلقي بصماتها واضحة عليها ومن هنا أضحت الموضوعية بدرجات متفاوتة .

إنّ الرد بتوافر الخصائص المتقدمة لقياس كلفة رأس المال الممتلك بدرجة تحوز معها القبول في المجتمع المحاسبي *(بيومي ، 1996 : 296)* إنما يتقاطع مع دقة القياس (وليس حتمية ضبط القياس) ، وفي مجال البحث الموضوعي والشفافية العلمية لا بأس أن يعترف الباحثون ببعض الوهن في ما يتوصلون إليه من تطبيقات ، فكل جهد له فضله على العلم وطلابه ، بيد أن الواقع قد يعترض أو يبطئ سير ما يبغيه الباحث ، وما يقال بصدد انتفاء عامل التقدير وأن غالبية الأرقام المحاسبية لا تتمتع بخاصية الموضوعية *(Paton , 2001 :418)* مادامت الدقة القياس الفيصل في الموضوعية يفنده أنّ التفاوت في قياس كلفة رأس المال الممتلك أقل من التفاوت في نتائج قياس العديد من مخرجات النظام المحاسبي والتي اعتمد في قياسها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما (كتلك المعتمدة لتقييم المخزون السلعي ، أو احتساب الاندثارات ، .....).

ب. **الإخلال بمبدأ تحقق الإيرادات وتضخيم كلفة المخزون** ، الاعتراض على فكرة الإدماج الكلي من زاوية خلافه لمبدأ تحقق الإيرادات انتفت بعد تقديم التعديل على الاقتراح الأم ؛ أما القول بتضخيم كلفة المخزون فلا يمكن تجاهله ؛ ***فإذا قيل*** أنه " ليس هنالك احتمال بزيادة قيمة المخزون عن القيمة السوقية أو القيمة القابلة للتحقيق لأن قاعدة الكلفة أو السوق أيهما أقل تطبق كالمعتاد ومن ثم لا مجال لإظهار الأرباح أو الأصول بأكثر من حقيقتها " *(بيومي ، 1996 : 296)* ***قلنا*** إن المقياس هو ما يجب أن تكون عليه الكلفة ، فمع صحة العرض المتقدم في حال أن الكلفة المعدلة أقل من القيمة السوقية .. أما مع احتمال الزيادة فأنّ أثر الزيادة في الكلفة لا تمتصه قاعدة السوق أو الكلفة فالفرق تؤثر به حسابات النتيجة فضلا عن المركز المالي ، وحسبنا في ذلك أن المخزون يظهر بتكلفته التي قُيِم بها في الميزانية العمومية مطروحا منها مخصص هبوط أسعار المخزون والأخير يكون قد عُدل خصماً على حساب الأرباح والخسائر .. وهنا تكمن مشاكل العرض والإفصاح والصدق والشفافية ما يهيج معه تساؤلات المستثمرين الحاليين والمرتقبين على حدود متباينة .

ج. **مقابل استخدام رأس المال الممتلك كلفة وهمية وهو صورة لتوزيع الدخل** ، للأمانة يجد الباحث أنّ هذا الاعتراض يمثل الأقوى بين المجموعة إذ مآله أن يتقاطع وفرض الشخصية

المعنوية (الاستقلالية) ؛ فمن يرى أن المقابل لرأس المال إنما هو حق الملاك نتيجة قيام الوحدة الاقتصادية بشراء الأموال من أصحابها وتوظيفها في فعاليتها التشغيلية ... إنما في حقيقته قد " عرّف الماء بعد الجهد بالماء " فالوحدة الاقتصادية لم تقم لولا الأموال التي خاطر مالكوها فيها لأجل الحصول على عوائد ذلك الاستثمار بينما الكلفة فهي " مقدار التضحية بالموارد دون الحصول على منافع ، متى ما استنفدت قابلها إيراد وسميت مصاريف " *(الجبالي والسامرائي ، 2000 : 9)* ، وقد وقع في فخ التبرير د. بيومي حينما أورد " .... ولذلك فإن ذلك المقابل يعد تكلفة بالنسبة للأنشطة التي تستخدم فيها تلك الأموال ، وفي نفس الوقت يعد دخلاً من وجهة نظر ملاك المشروع ... " ، ثم ما لبث أن استدرك " والتكاليف بالنسبة للمشروع ككل هي مجموع تكاليف الأنشطة التي يمارسها ، ولا يمكن اعتبار ذلك المقابل دخلا بالنسبة للمشروع إلا إذا كان المشروع والملاك شيئاً واحداً " *(بيومي ، 1996 : 297)* .

د. **يرى** الباحث أنّ المقصود بعدم معالجة رأس المال الممتلك ككلفة بالمفهوم المحاسبي هو أنه ليس هناك سعر استبدال (إحلال) محدد (Exchange Price) مقابل استخدام رأس المال الممتلك .. ! لا مناص من التسليم بحقيقة الاختلاف بين عائد رأس المال الممتلك من ناحية وبين كلفة العمل أو الإيجار أو كلفة رأس المال المقترض من ناحية أخرى ... بيد أن ذلك الاختلاف إنما يقتصر على شكل وتوقيت ذلك السعر الاستبدالي وليس إلى وجوده أصلاً ، إذ لكل منهما سعر استبدالي نظير استخدامه والاختلاف يكمن في طبيعة السعر الاستبدالي في كلتي الحالتين ، إذ هو في حالة رأس المال المقترض يكون محددا بدقة بموجب عقد الاقتراض وإن لم يوف به كان هنالك الجزاء القانوني ؛ أما في حالة رأس المال الممتلك فهو مرن وقابل للتغيير فضلا عن كونه محددا بشكل تقريبي وفي حال عدم الإيفاء به كان هنالك الجزاء الاقتصادي (إن لم يتسلم المساهم عائدا مناسبا على رأسماله بالقياس إلى الفرصة البديلة فما الذي يعيقه من الاستغناء عن الأسهم التي يمتلكها ، وكلما زاد الفرق زادت معه حركة البيع وبالتالي انخفاض قيمة الأسهم السوقية أي انخفاض قيمة الوحدة الاقتصادية ذاتها) .

هـ. **أمر ثانٍ** إنّ المبادئ المحاسبية المعمول بها حالياً لا تستند إلى حقائق مجردة أو فرضيات مطلقة ، إن هي إلاّ مجموعة من القواعد والإجراءات المهنية المتعارف عليها نتجت من عملية تطور استمرت في الماضي ويتوقع استمرارها في المستقبل لتواكب التطور في أهداف الوظيفة المحاسبية والتي بدورها تتطور استجابة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا هو جوهر الطبيعة الحركية للمحاسبة .[17]

ومع التسليم بوجود تعارض بين الاعتراف بكلفة رأس المال الممتلك من الناحية الشكلية ومبدأ الكلفة ، فإنّ ذلك لا يُعد الاستثناء الوحيد لمبدأ الكلفة ، حيث هنالك العديد من الاستثناءات المتعارف عليها ؛ كما هو

---

[17] للمزيد من التفاصيل يراجع :

(1 AICPA , Statement No. 4 , Para 138 , 139 , 208 , 209 .

(2 Nelson , A. Tom & Miller , Paul B. W. , 1997 : 6 .

عليه في الموجودات التي تحصل عليها الوحدة الاقتصادية بدون مقابل أو التي يتم الحصول عليها عن طريق المقايضة أو تلك التي تنال عن طريق المنح أو الهبات ، كلها تثبت في السجلات بالقيمة السوقية العادلة (Fair Market Value) ؛ كذلك الموجودات الثابتة المندثرة كلياً عند إعادتها إلى الخدمة تقدر كلفتها وفق القيمة السوقية العادلة من غير اعتبار إلى كلفتها الدفترية .

المبحث السابع – الاستنتاجات والتوصيات

المطلب الأول ... الاستنتاجات

1) إنّ الأموال المقترضة ترتبط بتضحية فعلية تتمثل في الفائدة التي يتحتم سدادها إلى الغير ، في الوقت الذي ترتبط فيه الأموال المملوكة لأصحاب رأس المال بمخاطرة الفرص البديلة أو الضائعة ، ومع ذا فإنه يجب أن يدرج مقابل تلك التضحية ضمن عناصر الدخل في شكل (كلفة متأصلة ، ملازِمة ، مستترة *Inherent or Implicit Cost*) وهي كسائر المصروفات الأخرى جزء من كلفة السلعة المنتجة أو الخدمة المقدمة .

2) إنّ مجرد إسناد معالجة ما إلى مفهوم أو أكثر يدور بل تدور محاورها في مجموعة منتقاة من المفاهيم من بين مجموعة أعم وأشمل لا يفي بحد ذاته لتبرير تلك المعالجة واستبعاد أو تجاهل المعالجات الأخرى ، لأنّ ما قد يتفق مع بعض المفاهيم لاشكّ أنه يختلف مع مفاهيم قد تكون أكثر منطقية أو أكثر مهنية فما قد يناسب بعض الاستخدامات أو المهام بالضرورة قد لا يتلاءم والاستخدامات أو المهام الأخرى .

3) لمعالجة كلفة رأس المال الممتلك المفترضة وإثباتها في السجلات المحاسبية ؛ هنالك ثلاثة مداخل هي :

أ. عدم إثباتها في السجلات المحاسبية ؛

ب. قصر معالجتها على نظم محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية ؛

ج. لزوم إثباتها في السجلات كنظيرتها المقترضة .

4) يحقق المدخل الثالث جُلّ المتطلبات المنطقية للمحاسبة عن كلفة رأس المال ، من تحقيق للتقارب بين المفاهيم المحاسبية والأفكار السائدة والرؤى المتولدة عن العلوم المناظرة والمقاربة إلى توفير المعلومات الملائمة لتسهيل عملية اتخاذ قرارات تخصيص الموارد الاقتصادية ؛ من خلال التعديل المباشر لبعض التصورات المحاسبية السائدة . مع أنّ التعديل الذي جاء به *Anthony* قد تضمن إضافة الفائدة عن رأس المال الممتلك إلى الحساب الذي تخرج منه التوزيعات إلى حملة الأسهم وغيرهم أي حساب الأرباح المحتجزة ، من دون تفرقة بين الإيرادات المتحققة فعلا سواء من البضاعة أو من غيرها ، وذلك الجزء الذي لم يتحقق بعد وهو الجزء الذي ما انفك مجمدا في الموجودات الثابتة منها والمتداولة .

المطلب الثاني ..... التوصيات

مدخل الإدماج الكلي لكلفة رأس المال أفضل المداخل في تحقيق ما تصبو إليه الأهداف الموضوعية للمحاسبة مع الأخذ بعين الاعتبار التعديلات التي يرتأيها الباحث ، فهو قادر على :

- تحقيق التجانس بين المفاهيم المحاسبية والتصورات الرديفة التي تؤثر على عملية توجيه (حسن استغلال) الموارد الاقتصادية ؛
- تمكين المحاسبة من تحقيق دورها المستهدف ذلك هو المساهمة الجادة في اتخاذ القرارات وذلك بتوفير المعلومات (لا البيانات) اللازمة لترشيد تلك القرارات ؛
- القضاء على التناقض الداخلي في المجموعة الدفترية والإخلال بالنظام المحاسبي (أي المحاسبة المالية ورديفتها محاسبة التكاليف) .

أخيراً .. تتسم المحاسبة بل تلتزم بمواكبتها للتطورات التي تحدث في بيئة الأعمال ، لذا فالتعديل والتغيير يترافقان معها ويدوران حيثما دارت التركيبة الاقتصادية ، ولقد وصفت المحاسبة بأنها " لغة الأعمال Language of Business " عبر توظيفها المفاهيم والمبادئ والإجراءات لترجمة العديد من الأحداث الاقتصادية المرتبطة بوحدات الأعمال الخدمية منها والإنتاجية على حد سواء إلى لغة يسهل إيصال مضمونها ويدرك فهم جوهرها لكل من يهتم لشأن المال والأعمال بصفة مباشرة (المستثمرين ، المقرضين ، السلطة ، ..) أم بصفة غير مباشرة (أسواق المال ، طلبة العلم ، الإعلام ،...) ؛ و ما يميز تلك المعلومات عن غيرها من أنشطة توفير المعلومات كون بياناتها كمية ذات صبغة مالية عن أنشطة وفعاليات اقتصادية .

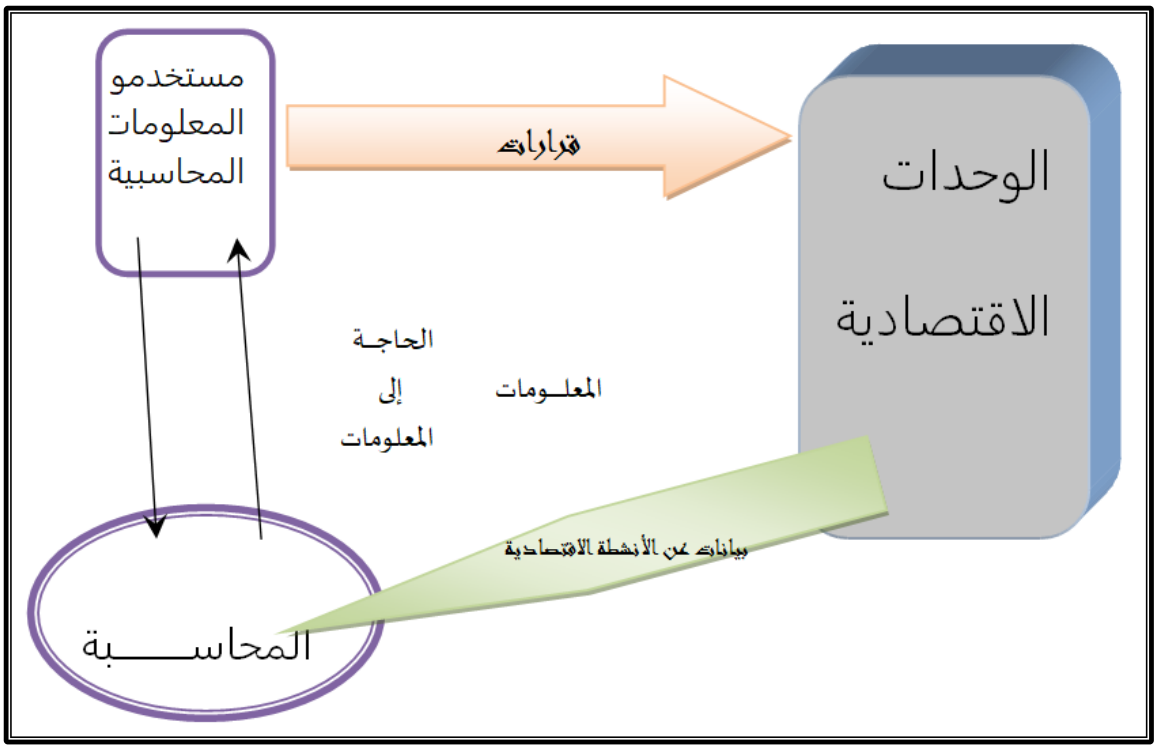

المحاسبة ومستخدمي المعلومات المحاسبية والوحدات الاقتصادية

ملحق توضيحي :

مثال رقم (1) ؛

لتبيان أن الكشوفات المالية الحالية لا تساعد في تقييم الأداء النسبي من خلال المقارنة بين الوحدات الاقتصادية إذا ما اختلف هيكل التمويل ؛ وعلى افتراض أن الوحدة (ج) وجهت رأس المال المقترض

أجمعه في العمليات الجارية ، في حين استثمرت الوحدة (د) كامل الأموال المقترضة للحصول على موجودات ثابتة عمرها الإنتاجي 10 سنوات ، علماً إن مدة القرض في الأحوال الثلاث 3 سنوات ، فإن ترتيب الوحدات سيكون :

الوحدة الاقتصاديـــــة	أ	ب	ج	د
رأس المال الممتلك	1000000	800000	600000	600000
رأس المال المقترض (6%)		200000	400000	400000
إجمالي رأس المال	1000000	1000000	1000000	1000000
الدخل المحاسبي (بعد الفوائد)	100000	90000	80000	75000
باعتبار أن الفائدة توزيع للدخل وليس عبئا عليه وفق المنظور الاقتصادي				
الفائدة على رأس المال		12000	24000	24000
∴ دخل النشاط الاقتصادي (قبل الفوائد)	100000	102000	104000	99000
400000 × 6% × 3 = 72000 د ÷ 10 = 7200 د .				
نفقات الفائدة عن العمليات التشغيلية			(24000)	(7200)
∴ دخل العمليات الجارية	100000	102000	*80000*	*92800*

ملاحظات لابد منها :

1. باعتماد أرقام الدخل المحاسبي كما هو عليه العرف فإن ترتيب الوحدات أ .. ب .. ج .. د ،
2. يحتسب الدخل المحاسبي بعد تأثيره بالفوائد والذي لا يقره الرأي الاقتصادي فالنشاط الجاري لا يجوز أن يتأثر بتبعات التمويل ، ولذا يُصبح ترتيب الوحدات بعد استبعاد أثر الفائدة ج .. ب .. أ .. د ،
3. بما أن الوحدة (ج) استغلت القرض في العمليات الاعتيادية فإن الفائدة المترتبة عن القرض تعد بأكملها من قبيل النفقات الجارية ، في الوقت الذي استثمرت الوحدة (د) في عمليات تكوين رأسمالي إضافية ، عليه فإن كلفة استخدام تلك الأموال (أي الفائدة) تُعد من قبيل النفقات الاستثمارية (الرأسمالية) التي توزع مبالغها على سني العمر الإنتاجي للموجود الثابت ، لذا بعد التأثير فإن الربح المحاسبي سيكون أفضل عند الوحدات ب .. أ .. د .. ج .

مثال رقم (2) :

ابتدأ مشروع ما عمله الفعلي برأس مال قدره 1000000 د . منها 600000 د . تخص حملة الأسهم والباقي مقترض ، وخلال المدة انحصرت أنشطة الوحدة بـ :

* **شراء موجودات ثابتة بلغت كلفتها الإجمالية 500000 د.**
* **الإنتاج التام 300000 د .**
* **معدل كلفة رأس المال 10% وأن الفائدة الفعلية على القرض 30000 د .**

طبقاً لمقترح Anthony فإن حساب كلفة رأس المال سيظهر كما يلي :

30000 70000	ح/ فائدة القرض ح/ الأرباح المحتجزة	50000 30000 20000	ح/ الموجودات الثابتة ح/ مخزون الإنتاج التام ح/ مصاريف عمومية
100000		100000	

ولعدم وجود مصروفات أو إيرادات فلا حاجة لتصوير كشف الدخل ، وستظهر الميزانية العمومية المقارنة كما يلي :

التفاصيـــــــــــــــــل	المعالجة الحالية		معالجة Anthony	
الموجودات :		500000		550000
الموجودات الثابتة	300000		330000	
المخزون السلعي (إنتاج تام)	170000	470000	170000	500000
النقدية	⟵-------	--------	⟵-------	-------
		970000		105000
		========		=======
		400000		400000
المطلوبات وحقوق الملكية :				
القروض	600000		600000	
رأس المال (.... سهم ....)	(30000)		(20000)	
حساب الأرباح والخسائر	---	570000	70000	650000
حساب الأرباح المحتجزة	⟵-------	--------	⟵-------	-------
		970000		105000
		========		=======

واستكمالا لتوضيح ما أتى به اقتراح فريق العمل نفترض أن بيانات الوحدة للسنة الثانية كانت كما يلي:

* كلفة رأس المال الممتلك 70000 د . ، وفوائد القروض 30000 د . ،
* تكاليف الإنتاج النقدية :
  - مشتريات مواد أولية صرفت إلى الإنتاج بالكامل 200000 د .
  - أجور العاملين 100000
  - مصاريف صناعية غير مباشرة 100000
* العمر الإنتاجي للمكائن 5 سنوات ،
* المبيعات 800000 د . نقداً ،
* مخزون آخر المدة 40% من الإنتاج خلال السنة ،
* المصاريف الإدارية والبيعية والتمويلية 50000 د . ،
* كلفة رأس المال الكلية 100000 د . ، منها 50000 د . تخص الإنتاج والمتبقي نفقات اعتيادية لعدم وجود زيادة على الموجودات الثابتة .

في ضوء البيانات المعطاة ، فإن كشف الدخل سيظهر :

التفاصيل		المعالجة الجارية	معالجة Anthony	
المبيعات		800000		800000
كلفة البضاعة المباعة :				
مواد أولية مستخدمة في الإنتاج	200000		200000	
كلفة العمل المباشر	100000		100000	
م . ص . غ ش .	100000		100000	
اندثار المكائن	100000		110000	
كلفة رأس المال	---		50000	
	-------		-------	
	500000		560000	
+ مخزون إنتاج تام أول المدة	300000		330000	
_ مخزون إنتاج تام آخر المدة	(200000)		(224000)	
	<-------	600000	<-------	666000
		-------		-------
مجمل الربح		200000		134000
مصاريف إدارية وتمويلية	50000		50000	
فائدة القرض	30000		---	
كلفة رأس المال	---		50000	
	<-------	80000	<-------	(100000)
		-------		-------
صافي الربح		120000		34000
		========		========

ليكن في ذاكرة المطلع الكريم أن الاختلاف بين مدخل Anthony وما يرتأيه الباحث يقتصر على حساب كلفة رأس المال وجانب المطلوبات في الميزانية العمومية .

يظهر حساب كلفة رأس المال كما يلي :

مدخل Anthony	التعديل المقترح		مدخل Anthony	التعديل المقترح	
30000	30000	ح/ فائدة القروض	50000	50000	ح/ مخزون الإنتاج التام
70000	46000	ح/ الأرباح المحتجزة	50000	50000	
---	24000	ح/ أرباح مرتقبة			ح/ مصاريف عمومية
-------	-------		-------	--------	
100000	100000		100000	100000	
========	========		========	=========	

الميزانية العمومية كما هي عليه في نهاية السنة الثانية ستكون :

لبيـــــــــــــان	المعالجة المحاسبية الجارية		مقترح Anthony		التعديل المقترح	
الموجودات :						
الموجودات الثابتة	400000		440000			440000
المخزون السلعي	200000		224000			224000
النقدية	490000		490000			490000
	------ ➢	1090000	⟵------	1154000	1154000	⟵------
		=======		=======	=======	
المطلوبات وحقوق الملكية						
التزامات طويلة الأجل	400000		400000			400000
رأس المال (... سهم ..)	600000		600000			600000
أرباح محتجزة	90000		154000			100000
أرباح مرتقبة	---		---			54000
	⟵-------	1090000	⟵-------	1154000	1154000	⟵------
		=======		=======	=======	

مصادر البحث

أولاً : المصادر العربيـة ؛

1. الجبالي ، د. محمود علي و د. قصي السامرائي ، محاسبة التكاليف ، ط 1 ، عمان ، دار وائل للنشر ، 2000.
2. العادلي ، د. يوسف عوض و د. محمد أحمد العظمة و د. صادق محمد البسام ، مقدمة في المحاسبة المالية ، الكويت ، ذات السلاسل ، 1986 .
3. بيومي ، الغريب محمد ، المحاسبة عن تكلفة رأس المال من زاوية ترشيد تخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية ، البحرين ، مجلة العلوم الاجتماعية المجلد 14 ، العدد 1 ، 1996 .

ثانياً : المصادر الأجنبيـة ؛

1. AAA , the Committee Report on Cost Concepts and Standards , the Accounting Review , April , 1997 .
2. ……. , Committee on Accounting Concepts and Standards , Accounting and Reporting Standards for Corporate Financial Statements and Preceding Statements and Supplements , 1997 .
3. …….. , A Statement of Basic Accounting Theory , 1996 .
4. …….. , Committee Report on Managerial Decision Models , the Accounting Review , Supplement to vol. XLIV , 1995 .
5. AICPA , APB Statement No. 4 : Basic Concepts and Accounting Principles Underling Financial Statements of Business and Enterprises , 1990 .
6. ……. , The Study Group on the Objective of Financial Accounting , 1993 .
7. Anthony , R. , Accounting for the Cost of Equity , Harvard Business Review , Nov. - Dec. 1993 .
8. …… , Accounting for the Cost of Interest , Lexington , 1995 .

9. …….. , Recognizing the Cost of Interest on Equity , Harvard Business Review , Jan. – Feb. , 2002 .
10. Bartley , John and Lewes F. Davidson , the Entity Concept and Accounting for Interest Costs , Accounting and Business Research , summer 1982 .
11. Bedford , N. M. , & Kenneth W. Perry and Arther R. Wyatt , Advanced Accounting : an Organizational Approach , London , John Willy , 2003 .
12. Bierman , Harold and Thomas Dyckman , Managerial Cost Accounting , Macmillan Publishing Co. inc. , 1996 .
13. Cost Accounting Standard Board , Cost of Money as an Element of the Cost of Facilities' Capital , CAS 414 , 1996 .
14. Cowen , Scott Steven , the Development of a Financial Accounting Model for the Capital , PhD Thesis , George Washington University , 2005 .
15. Grady , Paul , Inventory of Generally Accepted Accounting Principles for Business Enterprises , Accounting Research Study No. 7 , AICPA , 1995 .
16. Hendrickson , Eldon S. , Accounting Theory , Richard Irwin Inc. , 2005 .
17. Ijiri , Yuji and Robert K. Jaedicke , Reliability and Objectivity of Accounting Measurement , the Accounting Review , July , 1996 .
18. Lawrence , W. B. , Cost Accounting , Prentice – Hall , 1986 .
19. Lipsey , G. Richard & Peter O. Steiner , Economics , Harper & Row Publishers , 2001 .
20. Mansfield , Edwin , Economics , W.W. Norton & Co. 2000 .
21. Nelson , A. Tom & Paul B.W. Miller , Modern Management Accounting , Good Year publishing Co. , 1997 .
22. Paton , W.A. , Accounting Theory , Scholars Book Co. , Reprinted in 2003 .
23. …….. , Advanced Accounting , Macmillan Co. , 2001 .
24. …….. , Assets Accounting and Administration , Roberts & Roehl Inc. , 2001.
25. Scheonfeld , Hans – Martin , Cost Terminology and Cost Theory : a Study of its Development and Present State in Central Europe , Center for International Education in Accounting , 1994 .
26. Schlatter , G.F. & W.J. Schlatter , Cost Accounting , John Willy & Sons , 1990 .
27. هنالك مصادر أخرى قد أشير إليها في متن البحث .